الفجوة التنموية بين المستقرات الريفية والحضرية
(نظريات التفسير، أسباب النشوء، آليات وسبل الحد منها)

أ. م مهيب كامل فليح** * الباحثة: نورعلي رشك**

*جامعة بغداد/ مركز التخطيط الحضري والإقليمي للدراسات العليا
**مهندس/ وزارة الاعمار والإسكان والبلديات العامة

No_way198829@yahoo.com

الخلاصة

خلص هذا البحث بعد تحليل ماتم عرضه من موضوعات الى ان عملية قياس مستوى التنمية ومن ثم الفجوة التنموية تعد ضرورة لتقييم النتائج لوضع السياسات ولصياغة الخطط والاهداف ولمعرفة أولويات التنمية لمكان او قطاع معين.

ان التنمية الاقتصادية البحتة أدت الى آثار سلبية على النطاق المكاني ومن اهم تلك الاثار نشوء الفجوات التنموية ذات ابعاد متعددة اجتماعية وعمرانية فضلاً عن البعد الاقتصادي. لذلك يجب ان يتعدى مفهومها ألاطار الاقتصادي، ليشمل كل ابعاد التنمية مكانياً وقطاعياً ليوفر قاعدة صحيحة وواضحة للمخططين و لواضعي السياسات والاستراتيجيات التنموية, والمختصين للانطلاق منها في تحديد الأولويات وتوجيه المسيرة التنموية في اطار من التوازن و العدالة الاجتماعية.

ان المجتمعات التي اتبعت أساليب التصنيع و التحضر, أي النمو غير المتوازن دفعت بالمناطق الحضرية الى استنزاف موارد المناطق الريفية وتدهورها أجتماعياً واقتصادياً وبيئياً ومكانياً على الرغم من انها لم تحقق النمو الاقتصادي الذي يوازي الزيادات السكانية المفرطة. إذ إن اغلب مشكلات تنمية المستقرات تتعلق بالزيادة المضطردة في نمو السكان وعدم قدرة خطط التنمية على مجاراة ديناميكيات ذلك النمو كمياً ومكانياً . فالتحضر الذي يكون ايجابياً اقتصادياً يكون ذا تأثير سلبي في الاستدامة البيئية والاجتماعية و يتم على حساب مناطق أوسع من مداه المكاني. يمكن السيطرة عليه والحد منه اذا كان التحضر يحدث ضمن أطر مستدامة, مؤدياً الى تنمية ونمو والمزيد من التواصل والترابط بين المستقرات الريفية و الحضرية -وهو من القضايا ذات الارتباط المباشر بتقليل الفجوة التنموية بين المستقرات.

وتعد الهجرة (الخروج الريفي) من ابرز مظاهر الفجوة التنموية التي لها الكثير من الآثار السلبية الأقتصادية والأجتماعية والبيئية.

لايمكن اعتبار ندرة الموارد مشكلة جوهرية في قصور عملية التنمية، بل في عجز البشر عن الاستخدام الأمثل لما متوفر منها، والتخلى عن موارد دائمة العطاء والتوجه الى مناطق الاكتظاظ السكاني. وثمة عوامل رئيسة تسبب ركود الموارد وجمود التنمية وعلى رأسها ضعف الاستثمار الحكومي وتردي واقع البنى التحتية و انخفاض مستوى التخصص المهني والحرفي والجهل الاقتصادي الناتج عن غياب الوعي و الثقافة الاقتصادية, وضعف المعرفة التقنية والتكنولوجية والادراة التنموية.

Development Gap Between Rural and Urban Stabilizers

Noor Ali Rishak **Assis.Prof.Dr.Muheeb K. Fleih Al-Rawy**
Baghdad Univ. – Regional & Urban Planning Center for Higher Study

Abstract

This research concluded that after what has been presented an analysis of the topics that the process of measuring the level of development and then the development gap is the need to assess the results to set policy and to formulate plans and goals, and to see the development priorities of the place or a particular sector. The purely economic development led to negative effects on the spatial scale and the most important of these effects arise multidimensional social and urban development gaps as well as the economic dimension. So it must exceed the concept of economic framework, to include all dimensions of development spatially and sectorally to provide correct and clear base for planners and development policies and strategies for developers, and specialists to jump-start them in setting priorities and guiding the development process in the framework of balance and social justice

The communities that followed the industrialization and urbanization methods, any unbalanced growth pushed the urban areas to the depletion of resources in rural areas and degradation socially, economically, environmentally and spatially although it did not achieve the economic growth that parallels the population increases excessive. It said most of the settlements served the development of problems related to the steady increase in population growth and the

inability of development plans to cope with the dynamics of that growth quantified and spatially. Urbanization, which is economically positive have a negative impact on environmental and social sustainability, and are at the expense of larger areas of the spatial extent. You can control it and reduce it if urbanization is happening within sustainable frameworks, leading to the development and growth and greater connectivity and interdependence between rural and urban settlements served -oho of issues of direct relevance to reducing the development gap between the settlements served. The migration (rural out) of the most prominent aspects of the development gap, which has a lot of negative economic, social and environmental impacts. It can not be regarded as a fundamental problem of resource scarcity in the palaces of the development process, but also in people's inability to optimize the use of what is available including, abandoning the permanent tender resources and head to overpopulation areas. A major factors causing the stagnation of resources and rigidity of development, especially the weakness of government investment and the deterioration of the reality of the infrastructure and the low level of professional and vocational specialization and economic ignorance resulting from the lack of awareness and economic culture, and weak technical and technological knowledge and development management.

المقدمة

تعد عملية قياس مستوى التنمية ومن ثم الفجوة التنموية ضرورة نابعة من مفهوم وأهداف عملية التنمية ذاتها, بأختلاف المنطلقات الفكرية التي عرفتها. سواء كان ذلك القياس لغرض تقييم النتائج او لوضع السياسات او لصياغة الخطط والاهداف أو لمعرفة أولويات التنمية لمكان او قطاع معين. انطلاقاً من ان عملية التنمية تكمل عملية التخطيط, وهذا ما دلت عليه التعريفات المختلفة لعملية التنمية خلال مراحل تطورها.

كثيراً ما يحصل تفاوت تنموي سواء قطاعياً او مكانياً بسبب قصور عملية التنمية عن توجهها نحو ذلك القطاع او المكان. فأذا ما قارنا على صعيد المكان سنجد ان المستقرات الريفية لطالما عانت من قصور تنموية أمام ماتحصل عليه المستقرات الحضرية من تنمية وسيتناول البحث النظريات التفسيرية واهم أسباب وعوامل نشوء الفجوة التنموية بين المستقرات الريفية والحضرية واهم سبل وآليات تضييقها.

مشكلة البحث

تخلخل تنموي بين البيئتين الريفية والحضرية, أدى الى خلق فجوة تنموية غالباً ما تفسر خطأً من منظور اقتصادي فقط, يعيش مساوءها سكان المستقرات القاصرة تنموياً والتي غالباً ما تكون هي المستقرات الريفية.

هدف البحث

التعرف على اهم السياسات والإجراءات اللازمة للحد من الفجوة التنموية بين المستقرات الريفية والحضرية من خلال تناول البحث النظريات التفسيرية للفجوة التنموية الريفية الحضرية واهم أسباب النشوء.

فرضية البحث

يفترض البحث إمكانية بعض السياسات والإجراءات والاليات الخاصة في تضييق الفجوة التنموية والحد منها من خلال الافادة من الأسس النظرية التفسيرية للفجوة ودراسة أسباب نشؤها..

هيكلية البحث:

بغية الوصول إلى هدف البحث، والتحقق من الفرضية، تضمن البحث ثلاثة موضوعات رئيسة وهي كالاتي:

1- المفهوم التقليدي للفجوة التنموية .
2- نظريات التفسير.
3- أسباب النشوء.
4- آليات وسبل الحد منها.

1- المفهوم التقليدي للفجوة التنموية

تعد عملية قياس مستوى التنمية ومن ثم الفجوة التنموية ضرورة نابعة من مفهوم وأهداف عملية التنمية ذاتها, بأختلاف المنطلقات الفكرية التي عرفتها. سواء كان ذلك القياس لغرض تقييم النتائج او لوضع السياسات او لصياغة الخطط والاهداف أو لمعرفة أولويات التنمية لمكان او قطاع معين. انطلاقاً من ان عملية التنمية تكمل عملية التخطيط والعكس صحيح, وهذا ما دلت عليه التعريفات المختلفة لعملية التنمية خلال مراحل تطورها.

برغم تعدد مقاييس ومؤشرات التنمية, لكن بدايات عملية قياس التنمية كانت تنحصر في الاطار الاقتصادي. بأعتبار ان مؤشر النمو الاقتصادي هو المؤشر الأوحد لقياس مستوى التنمية بل و وجودها. (العسل, 1996, 62) وابرز مؤشرات النمو الاقتصادي المستخدمة لهذا الغرض هو مؤشر الناتج القومي أو المحلي الإجمالي GNP أو GDP الكلي او للفرد, الذي سرعان ما ظهرت عيوب استخدامه لقياس التنمية, وجرت الكثير من المحاولات لتصحيح هذا المقياس وتسويته لكن دون جدوى, إذ واجهت تلك المحاولات مشاكل مفاهيمية وعملية. (وديع, 2002, 2) و برغم أنتشار استخدام الناتج الوطني الإجمالي او المحلي او مستوى الدخل الفردي سواء في البلدان النامية اوالمتقدمة وعلى نطاق واسع, كمؤشر لرفاه الانسان. إلا انه غير صادق ومظلل وهذا ما أوضحته البيانات الواردة في تقارير التنمية البشرية, إذ لوحظ في جدول البلدان (مرتفعة الدخل) تواجد ست دول وردت في لائحة بلدان ذات تنمية بشرية متوسطة.(العسل,1996, 41) وهذا يناقض ما متعارف عليه

فيما يخص مفهوم الارتفاع والتدني في مستوى التنمية مما يعطي صورة واضحة عن قصور مؤشر ال (GDP) في قياس مستوى التنمية.

لذا فقد أثارت أوجه القصور في استخدام ال GDP في قياس التنمية ورفاه الانسان, حوارات ونقاشات مكثفة على الصعيد العالمي من قبل المختصين. على سبيل المثال اكد (todaro1999) ان اهداف التنميـــة يجب ان تتضمن توفيـــر الاحتياجات الأساسيـــة, والحد من عدم المساواة ورفع مستويـــات المعيشة من خلال النمو الاقتصادي الملائم وتحسيـــن احتـــرام الذات وتوسيـــع حريـــة الاختيار في الســـوق وخارجها. ومن ناحية أخرى يرى امارتيا سين (Amartya Sen 1999) التنميـــة "بأنها توسيع الحرية الحقيقية التي يتمـــتع بـــها الشعب" (Alavi& Ramadan,2008,31) وهذا ما لا يمكن ان يعكس صورته مؤشر الGNP او ال GDP فقط لان عملية التنمية بالاساس عملية ديناميكية متغيرة مع الزمن. فطبقاً لبيانات أواخر الثمانينيات استطاعت دول نامية لم تشهد سوى معدلات متوسطة او متواضعة في نمو الدخل الوطني ان تحقق مستوى تنمية لابأس به في عدد من المجالات المتصلة بأشباع الحاجات الأساسية كالتعليم والصحة. (العيسوي, 2001, 15)

أذن الفجوة التنموية تنشأ عندما يكون هناك اختلاف في نصيب الفرد من الدخل او عدم مساواة في التنمية الاجتماعية او عدم مساواة في مستوى التنمية ككل بين بلد وآخر او إقليم وآخر أو بين المناطق داخل الإقليم الواحد. وعلى كلٍ لايوجد تعريف واضح وموحد لفجوات التنمية والنقاش لازال قائماً حول ماهي المؤشرات الأفضل والانسب التي توضح وتفسر الفجوة التنموية.(Alavi&Ramadan,2008, 29-31)

نستخلص مما تقدم أن مفهوم فجوة التنمية المحصور تقييمها في ألاطار الاقتصادي – المتمثل بفجوة الدخل وعلى الرغم من استخدامه على نطاق واسع, الا انه مفهوم قاصر لايعطي صورة حقيقية لمستوى التنمية ولابد من توسيعه ليشمل كل ابعاد التنمية مكانياً وقطاعياً ليوفر قاعدة صحيحة وواضحة للمخططين و لواضعي السياسات والاستراتيجيات التنموية, والمختصين للانطلاق منها في تحديد الأولويات وتوجيه المسيرة التنموية مكانياً و قطاعياً بأتجاهها السليم في اطار من التوازن و العدالة الاجتماعية.

1-1 الفجوة التنموية بين التجمعات الريفية والمستقرات الحضرية

تشير الأرقام الى أن نصيب الريف يبلغ نصف نصيب الحضر فى البلدان النامية، سواء فى الحصول على خدمات اجتماعية أو على مستوى الدخل الامر الذي يؤدي الى نشوء نطاقين مكانيين مختلفين (الريف والحضر). وتحدث نتيجة لهذا التقسيم المكاني ثنائية إقتصادية وثقافية واجتماعية على مستوى الريف والحضر وعلى مستوى الحضر ذاته. (محمد,2005, 1)

الامر الذي يجعل هدف سد فجوة متوسط دخل الفرد الحقيقي او في مستويات المعيشة بين الدول النامية والمتقدمة او داخل الدول النامية نفسها, هو واقعاً هدف غير مناسب لما نقصده بالتنمية. فتضييق فجوة الدخل لايترتب عليها بالضرورة تضييق الفجوات التنموية الأخرى. كما ان تضييق او حتى تجسير بعض الفجوات المهمة غير فجوة الدخل قد يكون ممكناً وأيسر منالاً عند مستويات منخفضة نسبياً للدخل الحقيقي.(العيسوي, 2001, 20)

إذ إن وعلى الرغم من المحـاولات الحثيثة في هذا المجـال الا ان فجـوة الدخـل بيـــن الريف والحضر لا تزال واسعة. ناهيـك عن الاختلاف في قدرة الوصول إلى الخدمات الاجتماعية التي تشكل جزء الفجوة التنموية الإقليمية (الريفية – الحضرية) الأكبر وجزءها الأقـل هو الدخـل. (UNDP, 1990,31)

أي ان التركيز على هذا الهدف قد يصرف نظر واضعي السياسات التنموية عن أجراءات أخرى ذات فاعلية عالية في النهوض بمستوى المعيشة وتحسين نوعية الحياة لاعداد كبيرة من السكان مثل تحسين مستوى أشباع الحاجات الأساسية الاسكانية والتعليمية والصحية. الامر الذي يستوجب أسقاط المفهوم التقليدي لسد الفجوة التنموية و إعادة تعريفها جذرياً بما يجعل استهداف سدها في حيز الإمكان للدول النامية. وفي حدود متطلبات استمرار الحياة بشكل انساني لجميع البشر.(العيسوي, 2001, 20)

وفي الشأن الوطني, عرفت هيئة التخطيط الإقليمي 1991 التابعة لوزارة التخطيط آن ذاك، الفجوة التنموية في دراسة أجرتها عن الفجوة التنموية على مستوى المحافظات بأنها " الثغرات او القصور الحاصل خلال عملية التنمية سواء على المستوى المكاني او القطاعي ". (هيئة التخطيط الإقليمي,1991, 10)

2 - الأطر النظرية لتفسير الفجوة التنموية

كانت بدايات عملية التنمية ذات توجهات اقتصادية بحتة فتعددت النظريات التي تناولت آلية عملية التنمية وما يرافقها و يتبعها من تغييرات وآثار سلبية على النطاق المكاني ومن اهم تلك الاثار نشوء الفجوات التنموية. ومن تلك النظريات ما قدمه روزنشتاين رودان (Big Bush) التي اكدت أهمية التصنيع في التنمية خاصةً في الدول النامية. واقترحت تطبيقه بشكل دفعة قوية موجهه للتصنيع المعتمد على الموارد المحلية من دون الحاجة للاستثمار الخارجي لتحقق الاكتفاء الذاتي. وهي من نظريات استراتيجيات النمو غير المتوازن التي ستؤدي حتماً الى نشوء فجوة تنموية قطاعية بأعتبار تأثيرات النمو على المكان لم تكن اساسية في حسبان الاقتصاديين الأوائل. عدل روجنر نيرجسه على نظرية الدفعة القوية, إذ أكد ان النمو المتوازن يمثل ستراتيجية فعالة لضمان نوع من التوازن بين قطاعي الزراعة والصناعة اللذان يشكلان السبيل الأهم لاحداث التنمية المنشودة في الدول النامية.(أبو رمان والعاني,2005, 144-146)

ومن بعض نتائجه لنظرية النمو المتوازن, هو ضرورة تحقيق الدفعة القوية الأولى أي (توظيف رؤوس الأموال في آن واحد لمدى واسع من الصناعات). إذ وحسب رأيه ان هذا العملية تضمن النمو المتوازن والمتناسق للاقتصاد. و تخلق حافزاً لنشوء رأس مال جديد مما يوسع السوق الداخلي الذي يستدعيه نمو السلع المنتجة.(هيئة التخطيط الإقليمي,1991, 13-14)

لاحقاً ظهر الكثير من المهتمين بالجانب المكاني فقد قدم بيروكس اول صيغة للنمو غير المتوازن مكانياً من خلال نظرية (نقاط النمو او مراكز النمو) التي أكد من خلالها ان عملية النمو تظهر في البداية في بعض الأماكن العقدية والتي منها ينتشر

النمو الى قطاعات وأماكن أخرى. وتقوم فكرته على تركيز الصناعات القائدة التي لها تأثير في جوانب الاقتصاد ومؤسساته اكثر من أي صناعة أخرى في أماكن تتميز بحوافز اقتصادية تميزها عن غيرها مثل توفر الموارد الطبيعية او خدمات البنى التحتية. إذ يكون لها القدرة على جذب صناعات وخدمات جديدة وايدي عاملة وسلع وبضائع لتتراكم هذه العناصر بمرور الزمن مكونة قطب النمو. يؤدي دوراً مهماً في دفع عجلة التنمية الى الامام.(غنيم,2009, 157) تحصل الفجوة التنموية في هذه الحالة في المناطق التي لم تحظ بأحتواء اقطاب او نقاط النمو بل كانت ظهير اسناد له يستقطب منها اليد العاملة والمواد الخام, في المرحلة الأولى (مرحلة تراكم النمو في الأماكن العقدية). نتيجة تفاوت توزيع الدخول والأنشطة بين مختلف المناطق, في المرحلة الأولى. فالمناطق الرائدة تحصل على اكبر حصة من ثمار التنمية وتزول هذه التفاوتات تدريجياً عندما تلحق المناطق التابعة بالمناطق الرائدة.(هيئة التخطيط الإقليمي,1991, 15)

وبرغم أغفال نظرية قطب النمو للبعد المكاني بحد ذاته نسبةً لتوجهاتها الاقتصادية, الا انها كانت الاساس التي انطلق منها المختصين في مجال التنمية المكانية لاحقاً. وابرزهم ميردال وهيرشمان فقد قاما بتطوير نظرية قطب النمو آخذين بنظر الاعتبار البعد المكاني وانتشار التنمية فيه من خلال تحليل نوعين من القوى المتعاكسة (الاستقطاب والانتشار). وتقوم فكرة نظرية ميردال على ان التنمية المتراكمة في مكان ما ترتبط بالظروف الطبيعية التاريخية لذلك المكان إذ تؤدي الحركة الحرة للقوى الاقتصادية والاجتماعية الى زيادة الفجوة او الفوارق الإقليمية بأختلاف أنواعها بين المركز (المنطقة الحضرية) والهامش(المنطقة الريفية) من خلال نوعين من التأثيرات المتبادلة وهي: (غنيم ,2009, 159-161)

1 - الآثار السلبية (الخلفية) Back Ward Effect والتي تشابه مفهوم الاستقطاب عند هيرشمان ,وتتمثل بهجرة اليد العاملة ورأس المال من الريف للحضر.
2 - الآثار الإيجابية (الامامية) أو الانتشارية Spread Effect وتشابه مفهوم التساقط المندفع عند هيرشمان ,التي تنشط في المناطق الحضرية وتتزايد بتزايد تأثير الآثار الخلفية.

ويرى ميردال وهيرشمان أن الآثار الامامية يرتبط نشاطها و مدى و سرعة أنتشارها بسياسة الدولة التنموية, بمعنى انها لا تحصل بالشكل المطلوب من دون تدخل الحكومة عن طريق عملية التخطيط. اي ان الفجوة التنموية حتمية الحصول من وجهة نظر ميردال وهيرشمان فيؤكد ميردال ان سببها هو, تركز الأنشطة الاقتصادية في مراكز ومناطق دون غيرها وبذلك تزداد الفجوة بين المناطق الغنية والفقيرة خاصة في البلدان النامية. أما هيرشمان فيرى أن التنمية مكانياً(الاقتصادية والاجتماعية) تمتاز بعدم توازنها على فرض ان التنمية لاتحدث في عموم المكان وفي آن واحد, بل تحدث في أماكن محددة تتركز فيها وحولها النشاطات الاقتصادية بتأثير قوى معينة تعمل كمحفز لزيادة ذلك التركز في أماكن حدوث النمو.(هيئة التخطيط الإقليمي,1991, 17)

استطاع فريدمان ان يقترح من خلال نظريته المركز والهامش انموذجاً للتنظيم المكاني يمر بأربع مراحل تتميز كل مرحلة بترتيب مكاني معين شكلته العلاقة بين التركيب المكاني من جهة والتنمية الاقتصادية من جهة أخرى. وهذه المراحل هي: (أبو رمان والعاني,2005, 107-108)

1 - مرحلة النمط المكاني المستقل (ماقبل التصنيع): تتميز هذه المرحلة بوجود مجموعة أقاليم قليلة الترابط فيما بينها ذات نظام مكاني متوازن لكل إقليم فيه مركز يخدمه وهامش يستقطب المركز موارده مما يزيد من حالة التباين بينه وبين المركز. وتتميز هذه المرحلة بأنتشار مراكز حضرية مبعثرة دون تسلسل هرمي .
2 - مرحلة المدينة المركزية على المستوى الوطني (التصنيع الاولي): تلك المدينة التي تسيطر على إقليم كبير تستنزف موارده الطبيعية وتتمتع ببنى تحتية وامتيازات اقتصادية تجعلها مركزاً تجارياً للإقليم. إذ يصبح لكل إقليم مركز خاص به سرعان ما ينافس ويكامل مراكز اخرى.
3 - مرحلة المراكز المتعددة (اتساع التصنيع): تظهر تخصصات إقليمية تعمل على نشر التنمية من المراكز الإقليمية الكبيرة الى المراكز الثانوية (نقاط النمو) التي قللت من سيطرة المدينة المركزية (مركز النمو). الا انها مرحلة غير مستقرة كما وصفها فريدمان, إذ لاحظ ضعف الترابطات بين المراكز الثانوية (المناطق الحضرية) والهوامش (المناطق الريفية) مما جعلها جيوب متخلفة خارج العملية التنموية.
4 - مرحلة التنظيم المكاني الهرمي (التصنيع الواسع): وهي المرحلة النهائية تنتظم فيها المدن بطريقة تمكنها من انجاز الأهداف الرئيسة للتنظيم المكاني خلال مجموعة عمليات تنموية مكانية مستمرة تصبح بعدها الأقاليم مراكز للنشاطات ونقاط رئيسة لشبكة المواصلات وتظهر الزراعة بمستوى اكثر نشاطاً وفاعلية في المناطق الزراعية المجاورة للمدن الرئيسة وهكذا تنتشر التنمية. طبقاً لهذه النظرية (فريدمان) فالفجوة التنموية تحصل في المراحل الأولى من عملية التنمية, بين المركز والهامش. وبعدها تبدأ مرحلة عملية انتشار تأثيرات التنمية من المناطق المتطورة الى المناطق المحيطة بها الى ان تصل الى كل أقاليم الدولة عندما يصل المجتمع الى مرحلة التصنيع الواسع المتكامل .

بينما اوعز لبتون من خلال نظريته التحيز الحضري (Urban Bias) السبب الرئيس لنشوء الفجوة التنموية بين المستقرات الريفية والحضرية هو سياسة الدولة التنموية ومقدار تحيزها للمناطق الحضرية على حساب الريفية. عندما حاول تفسير سبب بقاء واستمرار وتزايد ظاهرة الفقر في الريف. وتقوم فرضية النظرية على ماتكشفه عملية رصد الموارد داخل الريف والمدينة من صورة تعكس أولوية تنموية حضرية اكثر مما تركز على المساواة او التوازن او حتى الفاعلية . بمعنى ان الميزانيات الحكومية وعوائد التنمية توزع بين الريف والحضر من دون انصاف حتى في القطاعات التي تستهدف الفقراء مباشرةً مثل قطاع التعليم موضوع البحث. مما يدفعنا للقول بأن السياسات التنموية الحكومية هي التي تعيق و تحول دون تدفق الآثار الانتشارية التي تحدث عنها ميردال وهيرشمان وان حدثت فهي ضعيفة وتصب غالباً لصالح المناطق الحضرية الامر الذي يؤدي بأستمرار الى زيادة المزايا الاقتصادية على حساب الريف.(غنيم,2009, 166-167) اجمعت آراء المختصين

بدراسة التنمية وبرغم اختلاف توجهاتهم ومنطلقاتهم الفكرية, على حتمية حصول الفجوة التنموية بين المناطق الريفية والحضرية اوبين المركز والهامش كما سماها البعض, سواء على مدى مرحلة عملية التنمية او في مرحلة ما من مراحلها.

3- أسباب نشوء الفجوة التنموية بين التجمعات الريفية والمستقرات الحضرية

يعزى نشوء الفجوة التنموية القطاعية والمكانية الى أسباب رئيسة وعوامل نشأت على اثر وجود الفجوة التنموية فأصبحت تلك العوامل سبباً ونتيجة لاستمرار وجودها. اهم هذه العوامل ضعف الترابطات الامامية – الخلفية بين الريف والحضر و فصل تخطيط تنمية الريف عن الحضر. فالفجوة التنموية القطاعية تحصل نتيجة تركز الاهتمام بقطاعات اقتصادية معينة دون أخرى إذ تتركز جهود التنمية في بعض أنشطة القطاعات الإنتاجية التي تحقق معدلات نمو سريعة وعالية في الإنتاج والدخل الوطني. أي التركيز على رأس المال الإنتاجي للبلد. مع بقاء قطاعات رأس المال الاجتماعي قاصرة, التي تمثلها الخدمات بأنواعها منها الطرق والخدمات التعليمية (موضوع البحث) وغيرها. بالرغم من مكانتها الجوهرية في تطوير عنصر العمل ذو الاهمية البالغة في عملية التنمية. بينما تحصل الفجوة التنموية المكانية نتيجة اختلالات البنية التنموية المكانية في البلد, إذ تتركز جهود التنمية في مناطق تفتقر اليها أخرى, فتزداد الفجوة بين أقاليم البلد الواحد من ناحية وبين المناطق الريفية والحضرية من ناحية أخرى. ويوضح الشكل (2-3) اهم أسباب وعوامل نشوء الفجوات التنموية بين المستقرات البشرية الحضرية والريفية .

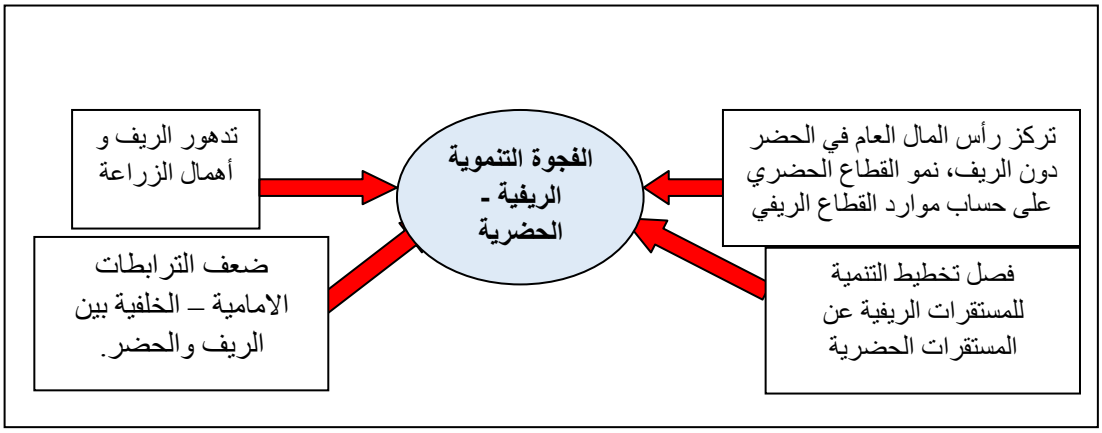

الشكل رقم (2-3) عوامل الفجوة التنموية بين الريف والحضر

المصدر: عمل الباحثة

1-3 تركز رأس المال العام في الحضر دون الريف

ان التوجهات التنموية الحديثة المتمثلة في التركيز على تنمية المدن من خلال خطط و برامج التنمية الاقتصادية, حرصت الدول النامية من خلالها على تكثيف المشروعات الإدارية والخدمية والتجارية والصناعية والترفيهية, جلبت معها مشكلات اجتماعية واقتصادية وثقافية لاحصر لها على مستوى الريف فضلاً عن المدينة. ولم تدرك تلك الدول خطورة وحجم تلك المشكلات وآثارها الا بعد تفاقمها وانتشارها انتشاراً واسع النطاق بين سكان المدن مثل مشكلات الإسكان والبطالة وانحراف الاحداث وغيرها من مشكلات العصر الأخرى. (قنوص, 2008 , 104) فضلاً عن ان تمركز الخدمات الحكومية ورأس المال بنوعيه الخاص والعام في العواصم والمدن الكبرى هو منشأ عوامل الجذب الحضرية للسكان من المناطق التابعة لتلك المدن, ومن الأسباب الأولى لتدهور المراكز التابعة لهذه المدن. (عون والموسوي, 2011, 3)

و ان فرص الاستثمار تعتمد بالدرجة الأساسية على مدى توافر البنى التحتية فتقل في المناطق الأقل تطوراً و ترتفع تكاليف الاستثمار والإنتاج نتيجة عدم توفر البنى التحتية إذ يكون تركيز المشاريع الاستثمارية على تلك الخدمات المفقودة مما يشكل كلف اضافيه على تلك المشاريع. (عون والموسوي, 2011, 5)

لذلك يستمر استثمار رؤوس الأموال في المدن الرئيسة والمناطق الحضرية لتميزها بتوفر بنية تحتية أساسية متنوعة, فتنمو بشكل ملحوظ حضرياً اكثر من غيرها, نتيجة لتركيز خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية غير المدروسة, معظم الخدمات والمؤسسات والأسواق والمصانع في المدينة الرئيسة. وارتبطت حركة التحضر والتوسع العمراني وتمركز المنشآت الاقتصادية, والخدمات التعليمية والثقافية بذلك التغير الواضح في معدلات السكان في المناطق الريفية والحضرية . وجاء هذا التغير على حساب المناطق الريفية التي لم تتطور, من حيث الكم والكيف بالمستوى والسرعة التي تطورت بهما المدن. مما أدى الى هجرة الايدي العاملة الريفية للالتحاق بالاعمال غير الحرفية الهامشية. (قنوص,2008, 130) ومن ثم تسارع نمو سكان الحضر و ازدياد الضغط على خدمات المدن مما أدى الى تخصيص مبالغ متزايدة لتوسيع تلك الخدمات كان من الممكن ان تكون ذات عائد افضل لو تم تخصيصها لتحسين أحوال الريف والمدن على حد السواء. (العسل,1996, 55) وتستمر الفجوة التنموية الريفية الحضرية بأستمرار اتباع واضعي السياسات التنموية الوطنية, نظرية التحيز الحضري كمنهج تنموي.

2-3 نمو القطاع الحضري على حساب القطاع الريفي واثر العلاقات بينهما

يعد أستقطاب القطاع الحضري للموارد والبضائع والعمالة الريفية وغيرها في الدول النامية, نمواً على حساب القطاع الريفي وأمكاناته. من خلال تطبيق كثير من الدول النامية لاستراتيجيات النمو غير المتوازن او الاستقطاب التي أدت الى تشويه التنمية الإقليمية والى نمو المدن على حساب الأرياف ومضاعفة الفجوات الاقتصادية والاجتماعية بين المناطق الحضرية

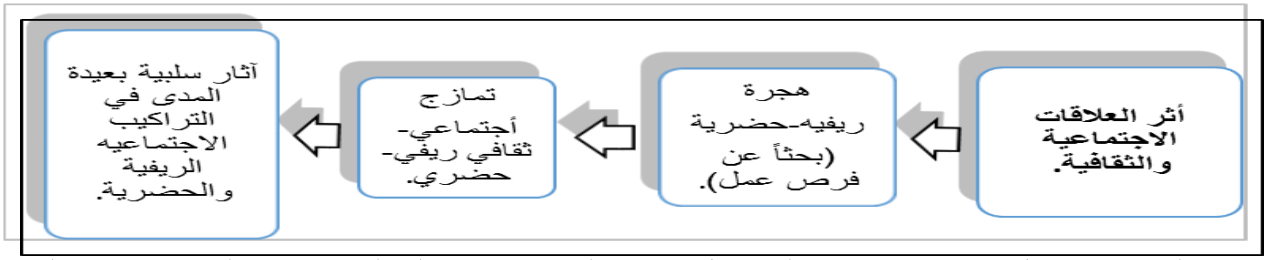

والريفية, من خلال استمرار وتسارع عملية غسيل مقدرات الريف وهجرتها الى المدن, بينما عملية نشر وتوزيع المكاسب

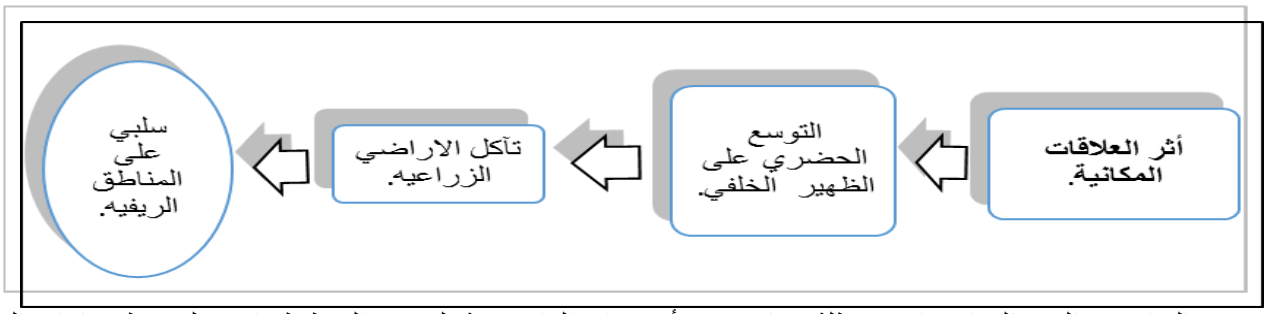

والمنافع من المدن الى الارياف متعطلة وجامدة وفي أحسن احوالها ضعيفة, لضعف التخطيط واستهلاك معظم عائدات النمو الاقتصادي في توفير وتطوير خدمات جديدة للمدن التي تستقبل المهاجرين بأستمرار وتتوسع على حساب الأطراف والارياف.(غنيم,2009, 170-171) وقد يتصور البعض ان هذه الاستراتيجيات ذات أثر إيجابي على المدينة وسلبي على الريف وحده دائماً لكن, آثار العلاقات بين الريف والحضر المترتبة على تلك الاستراتيجيات تبين غير ذلك, توضح الاشكال (2-4), (2-5), (2-6) , (2-7) اثآر استراتيجيات التنمية على علاقات الريف والمدينة.

الشكل رقم (2-4) اثر العلاقات الاجتماعية والثقافية بين الريف والحضر

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على (Johnson,2004, 12)

الشكل رقم (2-5) أثر العلاقات المكانية بين الريف والحضر

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على (قنوص,2008, 22)

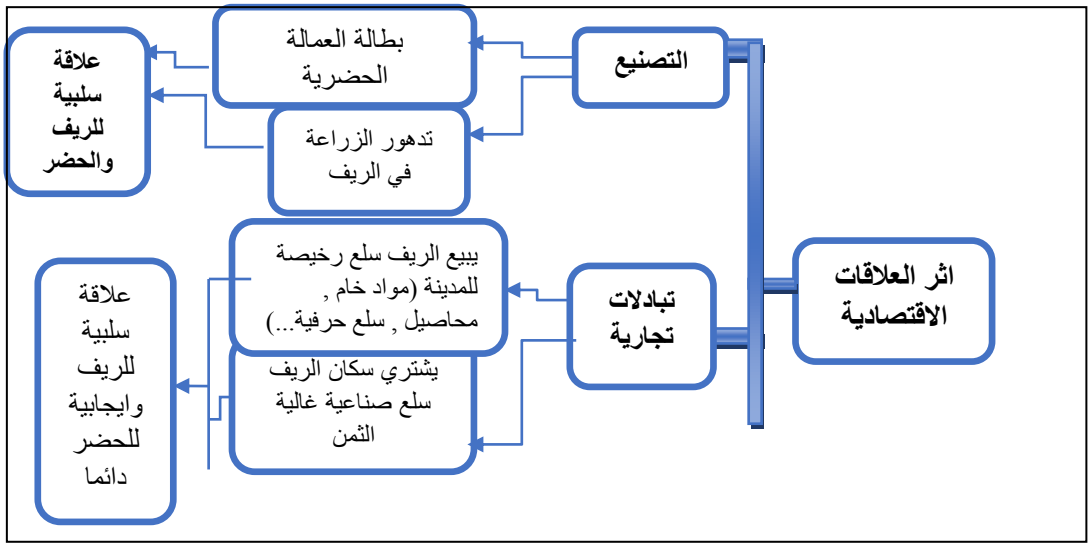

الشكل رقم (2-6) آثار العلاقات الاقتصادية بين الريف والحضر

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على (قنوص,2008, 126) و(غنيم,2009, 169)

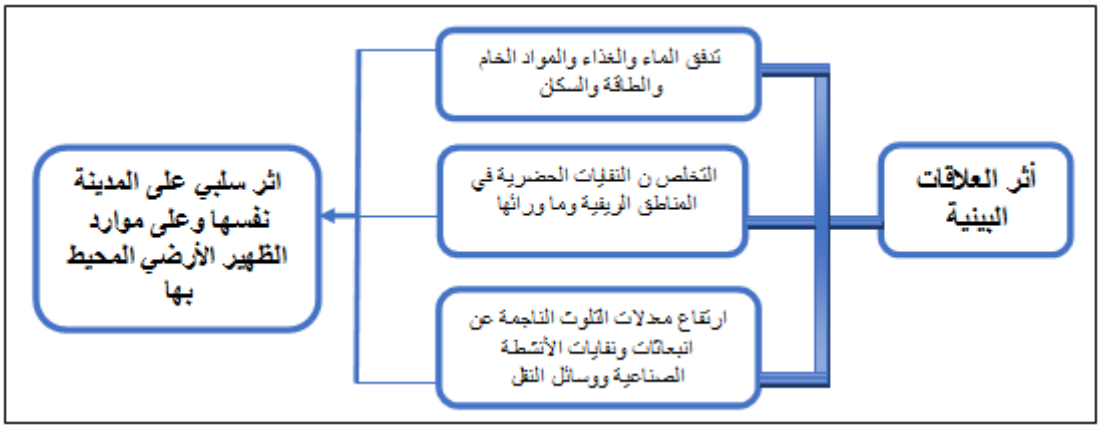

الشكل رقم (2-7) اثر العلاقات البيئية بين الريف والحضر
المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على (الأمم المتحدة,2003, 1)

ان المجتمعات التي اتبعت أساليب التصنيع و التحضر أي النمو غير المتوازن دفعت بالمناطق الحضرية الى استنزاف موارد المناطق الريفية وتدهورها أجتماعياً واقتصادياً وبيئياً ومكانياً,على الرغم من تأثر تلك الحواضر سلباً في بعض الأحيان ايضاً نتيجة لهذا المنهج. على الرغم من انها لم تحقق النمو الاقتصادي الذي يوازي الزيادات السكانية المفرطة

.

3-3 تدهر الريف

ان تدهور أحوال الريف نتج عن الكثير من المشكلات ابرزها, اتباع المنهج الغربي في التنمية كأنموذج يحتذى به في كثير من الدول النامية خلال السنوات الأخيرة من القرن الماضي, الامر الذي ترتب عليه الكثير من المشكلات منها التوجه الاقتصادي نحو التصنيع وتوفير الخدمات واهمال الزراعة, تزامناً مع طغيان وهيمنة المراكز الحضرية. (إبراهيم وأبو راضي, 2004, 28) وهي قضايا جعلت من الريف منطقة طاردة للسكان مقابل تزايد جاذبية المدن. فكانت موجات النزوح الريفي من اوضح مظاهر اهمال الريف وتدهوره ومن اهم عوامل النمو الحضري في معظم الدول النامية. نتيجة ذلك الاهمال والقصور في تزويد الريف بخدمات التعليم والصحة والمرافق العامة، وبرامج الإنعاش الاجتماعي، فضلاًعما تقدم.(فاعور،٢٠٠٤، ١٨٧) وهكذا يزداد التفاوت وتبدو الفجوة واضحة المعالم على الريف وعلى المدينة نفسها وحتى بينها وبين المدن المتوسطة والصغيرة التي تستنزف مواردها، خاصة في توزيع الخدمات. وتزداد القوى الجاذبة في المناطق الحضرية.

4-3 اهمال الزراعة

يعد القطاع الزراعي مفصلاً مهماً من مفاصل الاقتصاد العراقي الذي يعاني من غياب التنمية الحقيقية واقتصاره على مايمكن تسميته تنمية العملية الاستهلاكية للمجتمع, وان المشاكل السياسية وعدم الاستقرار قادت الى انعدام الرؤى الاقتصادية الواضحة والخطط الاستراتيجية القادرة على حل المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد العراقي كافة, وتولد عن ذلك عدم وجود جهاز اداري يستطيع إدارة الاقتصاد ومؤسساته بكفاءة ومهنية في ظل تفشي حالة الفساد الإداري والمالي, واللجوء الى الحلول الترقيعية الارتجالية الانية لبعض الحالات مما أدت الى نتائج سلبية على مجمل الاقتصاد العراقي.(سالم,2012, 45) فبالرغم من أمتلاك العراق إمكانات زراعية قوية تمكنه من النهوض بواقع القطاع الزراعي, من وفرة الأراضي الزراعية والمياه والايدي العاملة ورؤوس الأموال. الا اننا نلاحظ تدني اسهامه في الناتـج المحلي الإجمالي, ويعود ذلك لعدة أسباب منها قصور الدعم الحكومي للقطاع الزراعي فضلاً عن ارتفاع تكاليف الإنتاج الزراعي, الامر الذي يجعل منافسة المزارع العراقي للمحاصيل المستوردة ضعيفة جداً.(النداوي, 2011) مما يدفعه الى تفضيل هجرة الريف بأتجاه المدينة والعمل في الأنشطة الهامشية الحضرية.

ومن المعروف ان إنتاجية قطاع الزراعة هو اقل من إنتاجية بقية القطاعات في البلدان النامية والمتقدمة على السواء, ومن الملاحظ ايضاً ان الهوة واسعة بين نسبة العمالة في الزراعة من جهة ونسبة اسهامها في الناتج المحلي من جهة اخرى, وهو مؤشر على خلل هيكلي سببه التباين في الإنتاجية القطاعية.(العسل, 1996, 41) وللقطاع الزراعي أهمية كبيرة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية. فيعد انخفاض الاستثمارات الموجهة للقطاع الزراعي سبباً في فقدان فرص العمل وما يترتب على ذلك من تفشي البطالة. (النداوي, 2011, 7) خاصة مع طبيعة الاقتصاد العراقي الريعية إذ يعتمد على إيرادات (النفط). ولايحتاج هذا القطاع ومشاريعه عادةً الى توظيف اعداد كبيرة من العاملين لان هذه المشاريع والموارد منها تعتمد على أسلوب الإنتاج كثيف رأس المال وقليل العمل, وبذلك تضاءلت أهمية القطاعات الإنتاجية الأخرى ومنها قطاع الزراعة, واهملت من قبل الحكومة على اعتبار عدم قدرتها على تمويل النشاطات الأخرى.(سالم , 2012, 57) الامر الذي عمق الفجوة التنموية وعواملها كالبطالة والفقر وتدني المستوى المعيشي وغيرها من العوامل بين المناطق الريفية والحضرية ولم يسهم في الحد منها.

5-3 ضعف الترابطات الامامية – الخلفية بين الريف والحضر

أن توافر شبكات بنى تحتية, متكاملة كفوءة سواء كانت ضمنية او بينيه تعد عامل رئيس في عملية التنمية لخلق حالة من الانسيابية والتكامل بين مشاريع وبرامج الخطط التنموية المكانية.

وبخلافه فأن ضعف الترابطات الأمامية والخلفية وخاصة في مجالات النقل والاتصالات بين الأقاليم مع بعضها البعض وبين مناطق الإقليم الواحد تعد اهم العوامل المرتبطة بنشوء التفاوتات و الفجوات التنموية سواء الإقليمية او داخل الإقاليم (بين الريف والحضر).(غنيم وماجدة,2010, 529) أي أن الربط المكاني يؤثر على سياسات الاستقرار البشري الوطنية واستراتيجياتها إلى مدى بعيد جداً فهو أساس نظرية الاستقرار البشري. فكما هو معروف وسبق ذكره في البحث فأن المراكز الحضرية تقدم مركزاً وظيفياً تقدم فيه الخدمات الاجتماعية والتجارية والإدارية والخاصة بالمواصلات وغيرها، اللازمة لكل من سكانها وللسكان الريفيين. لاحظ الشكل (2-8) الذي يوضح ان عملية تيسير التدفقات (سكان وبضائع) بين الريف والحضر هو لب النمو والتنمية الريفية واستراتيجياتها، وتعد مركز الخدمات التي تعد واحدة من استراتيجيات التخطيط التنموي الإقليمية الأكثر شيوعاً لدى البلدان النامية.(UN,2003, 4)

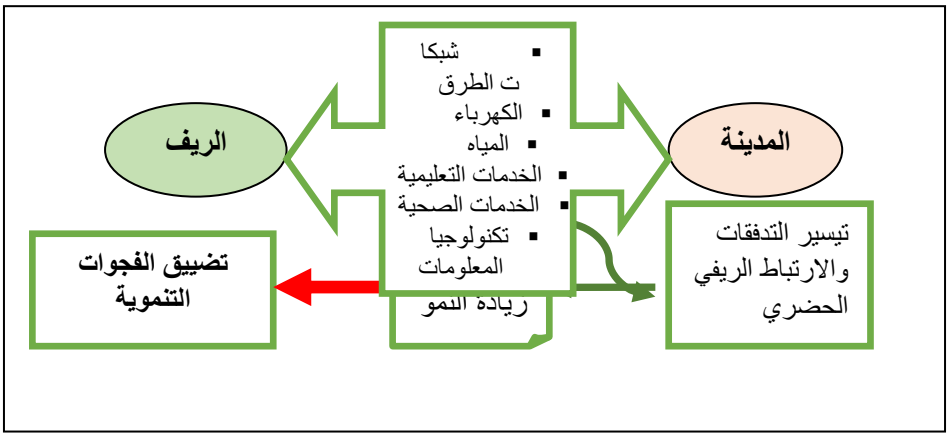

الشكل رقم (2–8) تأثير الترابطات الامامية الخلفية في تضييق الفجوات التنموية.

المصدر : اعداد الباحثة.

إذ تعد الحاجة ماسة إلى المدارس لبدء ودفع التنمية الريفية, فاستمرار الغياب أو النقص في هذه المرافق سيؤدي الى ديمومة ظواهر الفجوة التنموية كالتريف والتخلف وغيرها في البلدان النامية. (Adisa, 2012,12)

و ان التفاوت في الحصول على استخدام تكنولوجيا المعلومات بوصفها من البنى التحتية الأساسية في عصر المعلومات يؤدي الى اتساع الفجوة التنموية إذ إن المستقرات التي تكون في مرحلة متقدمة من تكنولوجيا المعلومات تميل الى النمو بسرعة وبقفزات الى الامام مقارنةً مع من هم في الخلف في مجال تكنولوجيا المعلومات. (Alavi&Ramadan,2008,40) فالتسهيلات الخاصة بالاتصالات مهمة جداً للقضاء على المشاكل المتعلقة بالمسافات. ومن ثم ستكون أداة حاسمة لتعزيز التنمية وتضييق الفجوات بين الحضر و الريف. فيمكن من خلال الاتصالات مساعدة الشركات والوكالات الحكومية لتقديم خدمات افضل توفير السلع والخدمات بسرعة واستجابة للاحتياجات المحلية, وكذلك تعطي للمزارعين والشركات الريفية الأخرى فرصة لتحسين طرق الحصول على المعلومات الملائمة والمتخصصة عن الأسواق بما يؤدي الى قرارات افضل وتمكين الشركات من تحديد الموقع في المناطق الريفية. (Alavi&Ramadan,2008,42)

وقد أشار البنك الدولي الى ان الزيادة بنسبة 1 % في رأس مال البنية التحتية الأساسية يعني زيادة بنسبة1% في الناتج المحلي الإجمالي في جميع البلدان، وكلما زاد نمو البلدان يصبح من الضروري أن تتواءم البنية التحتية الأساسية، بما يدعم الأنماط المتغيرة من الطلب، إذ يزيد نصيب الطاقة، والطرق، والاتصالات وغيرها في مجموع رأس مال البنية التحتية الأساسية قياساً إلى الخدمات الأساسية . (UN,2003, 11) ان مرافق البنية التحتية الاساسية تؤدي الى التنمية والنمو, إذ إن تعزيز البنية الأساسية يعد شرطاً أساسياً لربط أسواق المنتجات الزراعية بمنافذ الاستهلاك بالمناطق الحضرية وكذلك لزيادة الأنشطة الزراعية وغير الزراعية في المناطق الريفية وكل مايتعلق بالحد من الفقر الريفي ودعم باقي القطاعات الاقتصادية والصحية والتعليمية وغيرها وتحسين الخدمات وتشجيع الاستثمار في المناطق النائية والريفية, ومايتبعها من تحسينات مثل خفض نسبة البطالة وغيرها وكلها قضايا ذات ارتباط مباشر بالفجوة التنموية.

6-3 فصل تخطيط التنمية للمستقرات الريفية عن المستقرات الحضرية

اكثر الأسباب تأثيراً على نشوء الفجوات والتفاوتات التنموية التي يعاني منها العراق, بين المحافظات او بين مناطق المحافظة الواحدة, هو ضعف الاهتمام بالبعد المكاني وغياب السياسات التنموية المتكاملة على نطاق البلد ككل. إذ يؤدي

غياب التكامل في خطط التنمية الى مشاكل على المستوى البيني والضمني فتأخذ هذه المشاكل جانبين رئيسين يتمثل الأول بظهور الوفورات الموقعية (الاقتصادية) في الحواضر الكبرى نتيجة تركز الاستثمارات فيها مما جعلها مناطق جاذبة للسكان, والأيدي العاملة منهم بصورة خاصة فأزداد تركز السكان فيها مما أدى إلى الضغط على خدماتها وبنيتها التحتية, الامر الذي نتج عنه صعوبة تقديم الخدمات لهذه الحجوم السكانية المتزايدة بأستمرار.

اما الجانب الثاني فيتمثل بأمتياز المناطق الأخرى كالحواضر الصغيرة والمستقرات الريفية بأنخفاض مستوى المعيشة والدخل وبضعف الخدمات الأساسية وفقدانها لعوامل تطورها بسبب استنزاف الحواضر الكبرى لمواردها وامكاناتها. (الشديدي، 2012, 216) وتمثل هذه الحالة احدى جوانب القصور في برامج التنمية والتحديث التي ركزت على تنمية المناطق الحضرية ومعالجة مشاكلها إذ جاء النمو الحضري على حساب نمو القرى والارياف.(قنوص, 2008 , 22) بيد ان معالجة مشاكل المدينة, يجب ان تشتمل على تنمية القرى والارياف الصغيرة, مما يساعد في تأمين العدالة الاجتماعية وإلغاء التفاوتات و الفجوات بين المناطق الريفية والحضرية.(فاعور,2004 ,151)

يتضح مما سبق ان النهج المتعلق بالسياسات الآخذة ببرامج التنمية الريفية والحضرية المتكاملة التي تتكيّف مع الديناميكيات السكانية بدلا من تغييرها, هي المحبذة لتجنب المشاكل الناجمة عن فصل تخطيط تنمية الريف عن الحضر, إذ تقوم عملية التنمية على أساس القواسم المشتركة التكاملية بينهما مادياً و اجتماعياً و اقتصادياً و بيئياً للوصول الى حالة التوازن التنموي بين الريف والحضر.

4- أهم آليات وسبل تضييق الفجوة التنموية الريفية - الحضرية

إن تنمية المستقرات البشرية بصورة سليمة تكفل التوازن والتكامل, يرتكز إلى تشجيع التنمية المحلية وتوجيهها، ثم تشكيل شراكات بين القطاعات(العام والخاص) وقطاعات المجتمعات المحلية، ويمكن تحقيق ذلك من خلال تطبيق اللامركزية ثم نقل المسؤوليات إلى السلطات المحلية، الامر الذي يستدعي تطوير شبكة من المؤسسات ودعم الإدارة المحلية وتنشيط المؤسسات القوية على المستوى المحلي والوطني، المختصة بتخطيط وإدارة المستقرات البشرية وايجاد نظم استقرار ريفية وحضرية, متراتبة هرمياً لتكون الجهات المختصة قادرة على تسيير عملية التنمية بكل مراحلها بيسر ووضوح. و ينبغي في البلدان النامية منح أولوية قصوى لبناء القدرات وتنمية رأس المال الاجتماعي، مسترشدة فى كل ذلك بمبادىء المساءلة والشفافية والمشاركة الجماهيرية العريضة. واعتماد المناطق الحضرية والمناطق الريفية على بعضها البعض، والتأسيس للتنمية المتوازنة بينها. من خلال السياسات والبرامج التي تدمج الأقاليم الريفية في الاقتصاد الوطني من خلال عملية التخطيـــط الإقليمي. وتعزيز الروابط الريفية – الحضرية .

4-1 تنمية ومشاركة المجتمعات المحلية

يمثل مفهوم المجتمع أهم المصطلحات المحورية التي تدور حولها موضوعات وقضايا التغيير المخطط، (الكنز, 2008, 25) إذ تكون تنمية المجتمع المحلي رهن القدرات المتوفرة بصفة ذاتية دون إكره، مما يتطلب احترام خصوصيات المجتمعات المحلية. ويعرف المجتمع المحلي بأنه, مجموعة من الافراد الذين يعيشون في منطقة جغرافية معينة قد تكون قرية او حي او حتى عدة قرى , ويتفاعلون مع بعضهم البعض أكثر من تفاعلهم مع الافراد والجماعات الأخرى, ويوجد لديهم شعور واضح بالانتماء لمجتمعهم .(غنيم,2009, 233)

تختص التنمية المحلية بإقليم جغرافي وبشري محدد، إذ ينمو في إطار الإمكانات المادية والبشرية التي يملكها المجتمع المحلي كجزء من المجتمع ككل. إذ يعرف"Mary Ross " تنمية المجتمع المحلي بأنها العملية التي يتمكن بها افراد المجتمع المحلي من تحديد الحاجات والأهداف وترتيبها وفقا لأولوياتهم وهو ما يشجّع روح التعاون والتضامن في المجتمع". (الكنز, 2008, 27)

وقد عرفت هيئة الأمم المتحدة عام 1965 تنمية المجتمع المحلي, بأنها "عملية يمكن بواسطتها تعبئة جهود المواطنين بجانب الجهود الحكومية لتحسين الأحوال الاقتصادية والثقافية للمجتمع, وربط المستوى المحلي بالمستوى القومي وتوجيه المواطن الى الاسهام في تقدم الامة".(الافندي, 1995, 45) ان هذه التعريفات توضح بان تنمية المجتمع تنطلق من تفاعل الافراد وتجاوبهم مع حاجات مجتمعهم, وتطلعات أبنائه نحو الأفضل, وان مهمة تنمية المجتمع لاتقتصر على الدولة او الأجهزة الحكومية, بل لابد من تعاون المجتمع بكل فئاته, تعاوناً جاداً مبنياً على قناعة وثقة بالقائمين على التنمية , وبفاعلية البرامج والمخططات التي شاركوا بوضعها واقتنعوا بجدواها. (العسل, 1996, 203) إذ يعزى فشل تنفيذ بعض الخطط لعدم كفاءة الأجهزة الإدارية وعدم ثقة الناس بها, لذلك عادةً ماتوصي البحوث والدراسات الخاصة بتنمية المستقرات البشرية بالافادة من الجهود الذاتية وإشراك المجتمع المحلي لتشجيع المواطنين على تحمل مسؤولياتهم ورفع مستوى المشاركة المجتمعية لتحسين الأوضاع المعيشية في المستقرات البشرية. لانها تمثل الدعامة الأساسية في نجاح معالجة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المتفاقمة. (فاعور, 2004, 326) وهي بذلك تخفف من حدة الفجوة بين المجتمعات الريفية والحضرية.

ويبقى الهدف الاسمى لنهج التنمية المحلية ورؤيتها القائمة على المشاركة هو تمكين الجماعات المحلية ولاسيما الفقيرة منها والضعيفة والمهمشة وتوسيع نطاق الفرص والحياة المتاحة لها.(الحسن, 2013, 116) وهناك عدة أهداف للتنمية المحلية تتمثل فيما يأتي : (قدومي , 2008, 22-23)

1 - تسعى تنميه المجتمع إلى تحسين الظروف والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسكانية للمجتمع المحلي من خلال تمكين المجتمعات المحلية مع تحقيق التكامل بين المجتمعات المحلية والمجتمع الوطني للاسهام بشكل فاعل من جانب المجتمعات المحلية في التقدم الوطني .

2 - الاعتماد على الجهود الذاتية والاسهام الايجابي بين أفراد المجتمع في تخطيط برامج التنمية وتنفيذها.

3 - تدعيم المجهودات الخاصة للمجتمع المحلي بالمجهودات الوطنية و تحقيق استخدام وتوظيف أمثل للموارد الطبيعية والبشرية في هذه المجتمعات .
4 - تنمية الطاقات البشرية عن طريق تغيير أفكار الأفراد وقيمهم وتاهيلهم وتدريبهم على أساس سليم حتى يستطيعوا الإسهام بطريقه ايجابيه في عمليات التنمية .
5 - النظر إلى عملية التنمية في المجتمع على أنها ليست عمليه تامة بحد ذاتها بل هي جزء من خطة وطنية عامه تستهدف رفاهية المواطنين على المستويات كافة. وإيجاد آلية توزيع عادل لمعطيات التنمية بينهم .

وتتعدد مجالات وانشطة تنمية المجتمعات المحلية واهمها المجال الزراعي والتعاوني, المجال الثقافي ودور المرأة والمجال الصحي والتعليمي والخدمي. (غنيم ,2009, 234) ان فلسفة تنمية المجتمعات المحلية تقوم على تحريك وتحرير طاقات المواطنين في المجتمع لتحقيق الرفاهية وإشباع احتياجاتهم. (الكنز,2008, 29)

1-1-4 التهيأ لعملية التنمية المحلية ومراحلها وستراتيجيات تنفيذها

يتم التهيؤ لعملية التنمية المحلية من خلال مجموعة من الأدوات تتمثل بالمقابلات بين افراد المجتمع والمختصين وباللجان والاجتماعات والمؤتمرات إذ توفر مناخ ملائم للحوار الفكري بين المختصين او المهتمين لاتخاذ القرارات المناسبة.(قدومي,2008, 34-35) وهناك مراحل تمر بها التنمية المحلية والتي وضعها إدوارد لندمان وكارل تايلور، تتمثل في : (الحسن,2013,117)

1 - المناقشة المنظمة والعلمية للحاجات المشتركة بالنسبة للمجتمع المحلى يقوم بها أعضاء المجتمع نفسه.
2 - تنظيم الجهود الفردية وتنسيقها بشكل يمكن الافادة منه في تنمية المجتمع المحلى.
3 - التخطيط المنظم لتنفيذ ما تمت مناقشته في الخطوة الأولى، فبعد المناقشة المنظمة في برنامج معين, إنشاء مشروع صغير مثلا ترسم خطة متكاملة لتنفيذه.
4 - التعبئة الكاملة والاستخدام الأمثل لكل الطاقات المادية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع المحلى.
5 - محاولة تحقيق اكبر قدر من التحسينات المدخلة على المجتمع المحلى.
6 - إن الخطوة الأخيرة في عملية تنمية المجتمع المحلى هي محاولة تغذية المشروعات بعضها ببعض، بمعنى انه أذا حقق احد البرامج نجاحا فإن عائد ذلك النجاح – اقتصاديا كان أو اجتماعيا – ينبغي أن يستعمل في النهوض ببرامج مجتمعية أخرى.

2-4 اللامركزية الإقليمية

ترتبط السياسات الوطنية اللامركزية ارتباطاً وثيقاً بسياسات المستقرات البشرية. وكنتيجة للامركزية تكون المراكز الحضرية الصغيرة أو المتوسطة بمثابة عاصمة للتجمعات الحضرية التابعة لها. و ان هناك نتيجة أخرى للسياسات الحكومية اللامركزية وهي إدخال نظام اللامركزية على القطاع العام والوظائف إذ تكون بعيدة عن المدينة الرئيسة وتأخذ شكل العواصم الإقليمية، أو مراكز لخدمة التجمعات السكانية، وبذلك تعزز الروابط الخدمية، بين المستقرات الريفية و الحضرية. و أن تواجد الناس ممثلين عن المجتمع، في مركز اتخاذ القرار وفي العمليات التنموية يسهم في التنمية المستدامة، و أن المشاركة الجماهيرية في صناعة القرار تخلق الثقة والإحساس بالتملك داخل المجتمع المحلي. (UN, 2003, 9)

كذلك فإن تنفيذ خطط وبرامج محلية ذات علاقة بالخطط الوطنية للدولة وأخذ وجهات نظر السكان حول هذه الخطط سيؤدي إلى تعاون السكان والوحدات المحلية مع الحكومة المركزية من خلال المشاركة الجماهيرية, وتنفيذ برامج ومشاريع تلك الخطط والعمل على نجاحها ومن ثم رفع مستوى المنطقة وسكانها وتحقيق تنمية متوازية في الدولة مع زيادة معالجة الجهاز الإداري في الوحدات المحلية نتيجة رقابة السكان فضلاً عن رفع مستوى المواطن لمشاركته في البرامج والمشاريع التنموية المحلية وطريقة رسم سياستها العامة ومراجعة كيفية تنفيذها مما يفيد في التعامل المستقبلي لما ستواجهه هذه الوحدات من ظروف.(قدومي, 2008, 27) وقد تتجاوز الصلاحيات اللامركزية الممنوحة للمحليات قضايا الضرائب والرسوم وماشابه ذلك لتشمل اللامركزية في تخطيط استخدام الأراضي واتخاذ القرار من خلال المؤسسات والمنظمات المحلية المناسبة لإدارة هذه المهام. (Johnson,2004,17)

يتضح مما تقدم ان اللامركزية الإقليمية من خلال محاورها الثلاثة اذا ما تحققت بالكفاءة المطلوبة فأنها ستعزز المسيرة التنموية في المستقرات البشرية بأتجاه التوازن المنشود.

1-2-4 الادارة المحلية

تعرف الإدارة المحلية بأنها أسلوب إداري بمقتضاه يقسم الإقليم الى وحدات صغيرة ذات مفهوم وهوية محلية تديرها هيئة تمثل الإدارة العامة ولها موارد مالية مرتبطة بالحكومة المركزية بقانون خاص حسب الدولة . وفي هذا الاطار تعد الإدارة المحلية عاملاً اساسياً في التنمية الادراية والاقتصادية والاجتماعية وفي بعض الأحيان السياسية وعليه فأن تفعيل الإدارة المحلية هو المؤشر الرئيس في تحقيق التنمية المتوازنة والحد من الفجوة المكانية والتنمية المستدامة.(احمد واخرون, 2007,16)

إذ تؤدي الادارة المحلية دوراً أساسياً في إنماء وتطوير المناطق المحلية من خلال تقديم الخدمات العامة للمواطنين. ويعد البناء التنظيمي والعلاقات الرأسية والافقية بين المستويات (المركزية والاقليمية والمحلية) محورا رئيسا في تنفيذ السياسات العامة التى تنتهجها الدولة فى التنمية. ويعد الربط بين هذه العلاقات والممارسات الفعلية, مقياساً لمدى كفاءة مستويات الحكم فى تلبية متطلبات تلك المناطق . وتعد المحليات احد ميادين هذه الممارسات. فإن الإدارة هي التي تبرز أهمية التخطيط المكاني مقارنة بالتخطيط القطاعي، وهي الوسيلة الوحيدة التي توفر أمكانية تحويل الأهداف القطاعية إلى إطار عام يصلح استراتيجية تنمية محلية تسمح بتحقيق المشاركة الجماهيرية.(إبراهيم ,2009, 11)

لذا نجد اليوم أن الإدارة المحلية أصبحت تشغل مركزًا مهماً في نظام الحكم الداخلي وتقـوم بدور فعال في التنمية الوطنية لقربها من المواطنين. (قدومي,2008 , 19)

3-4 التطوير المؤسسي ودعم الإدارة المحلية

بعد الاخذ بمبدأ التفويض تعد السلطات المحلية والإقليمية في طليعة التنظيمات المؤسسية للدولة المتصدية للكثير من القضايا الأساسية للمجتمع كالبطالة والاستبعاد الاجتماعي وغيرها. ولها دوراً مهماً في إيجاد الحلول العملية و الفورية للقضايا الملحة من بينها القضيا الخاصة باستعمالات الارض. من خلال إيجاد وتطوير الأنماط المؤسسية الجديدة والأدوات السياسية التي تكامل وتدمج الاهتمامات الحضرية – الريفية التي يمكن أن يؤدي الى دفع التنمية الأقتصادية والاجتماعية لكل منهما. (CEMR1,2003, 9)

إذ إن المؤسسات و الإدارة هي العوامل التي تحرك النمو الاقتصادي بسبب تطبيق حقوق الملكية، والاستثمار، والابتكار وغيرها على مجالات أوسع اقتصادياً ومكانياً من خلال تخفيض تكاليف المعاملات. على العكس من ذلك، يمكن للنمو الاقتصادي أن يؤدي إلى مؤسسات أفضل بسبب زيادة الدخل ومستويات تعليم أفضل ويخلق المزيد من الطلب على الحكم والإدارة الرشيدة والمساءلة. فالمساءلة, سيادة القانون, الاستقرار السياسي, تطبيق وحماية العقود والسيطرة على الفساد,أصبحت تعد الآن من الأمور الحاسمة التي يعزز بعضها بعضا الى جانب تعزيز المؤسسات لتعزيز النمو الاقتصادي. (Brooks & others,2010,11)

وللسلطات المحلية تأثير مهم في السلوك البيئي للجمهور العام، ويمكن أن تقدم مساهمة كبيرة في تنفيذ مبادئ التنمية المستدامة على المستوى المحلي و تحسين الأداء البيئي الخاص بهم، وليس فقط لاستفادة بلادهم ، ولكن أيضا لتكون مثالا يحتذى به للمجتمع. (CEMR2,2003, 1) لذلك يرجع المختصون عدم تحقق تحسن يذكر في توزيع الدخل وأوضاع الفقراء برغم ما قد يحدث من نمو اقتصادي سريع الى أسباب عميقة في الاطار المؤسسي الذي تجري فيه التنمية. وعلى المستوى الوطني كثير ما تعيش المناطق الريفية في ظل ظروف تخلف اجتماعي من جهل وانخفاض المستوى المعيشي و عدم توفر الادارة المؤسسات والبنى التحتية الكفيلة بتطوير واقعها الاجتماعي . (المسعودي,2010, 40) لذا أستناداً لما تقدم ينبغي أن تعزز السياسات العامة دور السلطات المحلية والإقليمية من اجل مواصله تطويرها لاهدافها الخاصة بالتكامل الاجتماعي والاقتصادي من خلال عملية التخطيط المعتمدة على شبكة من الاستراتيجيات الشاملة والمتكاملة للتواصل network strategies لمعالجة القضايا الريفية الحضرية بدلاً من اتباع المنهج القطاعي sector-based approach هذه الاستراتيجيات يجب اتباعها على المستوى الوطني والإقليمي وما بين الأقاليم. (CEMR1,2003, 9)

يتضح مما تقدم ان الإدارة والمؤسسات الكفوءة وسائل أساسية لتحقيق الأمور المتعلقة بالنمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية اذا ما اديرت بنخبة واعية, يكون توفير الضروريات من السلع والخدمات لإشباع الحاجات الأساسية للمجتمع شغلها الشاغل. فتكون بذلك مصادر أساسية لتنمية المجتمع ورفاهيته .

4-4 شراكة القطاعين العام والخاص وتنشيط الاستثمار.

ان من اهم التحولات في المستقرات البشرية هو سرعة التحول الحضري ونمو المدن الضخمة وتوسع المناطق الحضرية وامتدادها التي تتطلب الافادة من جميع القدرات واعتماد مبدأ الشراكة بين مختلف القطاعات ومن بينها القطاع الخاص والعام, وكذلك مع كل الجهات المعنية لتنفيذ استراتيجيات فعالة للتنمية البشرية وهذا ما أكده المجتمع الدولي عند إقرار جدول اعمال القرن ال21 ضمن مفهوم "نهج التمكين" في قطاع المستقرات البشرية الريفية والحضرية وتحقيق التوازن والتنمية في الاطار الجغرافي (فاعور,2004, 450)

ان الاستثمار والابتكار التكنولوجي هما المحركان الرئيسان للنمو في فرص العمل ودخول العمال ويتطلب تشجيع الاستثمار الخاص : (البنك الدولي, 2000, 8)

1 - تخفيض المخاطر التي يتعرض لها مستثمرو القطاع الخاص - من خلال تطبيق سياسة مالية ونقدية مستقرة، وتطبيق أنظمة استثمار مستقرة، واتباع أنظمة مالية سليمة، وانشاء بيئة أعمال واضحة وشفافة .
2 - ضمان سيادة القانون واتخاذ اجراءات لمكافحة الفساد - بالتصدي لبيئات الأعمال المستندة الى الرشاوى، وتقديم دعم مالي لكبار المستثمرين، وعقد الصفقات الخاصة، والسماح بقيام احتكارات مفضلة.
3 - اتخاذ اجراءات خاصة لضمان أن تكون مؤسسات الأعمال الصغيرة والبالغة الصغر، قادرة على المشاركة الفعالة في الأسواق .

ان مشاركة القطاع الخاص في التنمية تعني ان المسؤولية تقع على عاتق جميع افراد المجتمع, كل في حدود موقعه ومركزه, كبيراً كان هذا المركز ام صغيراً, لافرق بينهما من حيث الدرجة. اما من حيث الأهمية فكلاهما متساويان, بمعنى انه اذا اخل احدهما بدوره فأنه يكون معرقلاً لعملية التنمية ومسبباً لتخلف المجتمع.(العسل ,1996, 203) فتكامل الاستثمار الخاص باستثمار عام متمم له يعد مطلباً اساسياً لتحسين القدرة على المنافسة وخلق فرص جديدة في الأسواق. مثل تنفيذ استثمارات عامة مكملة في توسيع مرافق البنية الأساسية والاتصالات وتحسين مهارات القوى العاملة.(البنك الدولي, 2000, 8)

فكما ذكرنا سابقاً فأن تعزيز الروابط الريفية الحضرية يعد من اهم سبل الحد من الفجوة التنموية, من خلال تنمية البنية الأساسية الريفية لربط أسواق المنتجات الزراعية في المناطق الريفية مع المناطق الحضرية ولزيادة الأنشطة الاقتصادية الريفية (الزراعية وغير الزراعية) وهي الأنشطة اللازمة لتخفيض الفقر الريفي. إذ إن تدعيم الروابط الاقتصادية والمادية فضلاً عن تقوية البنية الأساسية التعليمية وتحسين الخدمات في المناطق الريفية يؤدي إلى تشجيع الاستثمار، وزيادة الإنتاجية إلى جانب زيادة العمالة غير الزراعية, نتيجة لما تعانيه معظم البلدان النامية من ضعف الموصولية بين الريف والحضر وماتخلفه من آثار سلبية تؤدي الى تراجع الاستثمار والتنمية.

5-4 ضرورة إيجاد نظام تراتب هرمي متوازن للمستقرات البشرية.

يعد وجود نظام التدرج الهرمي للمستقرات البشرية ضرورة قصوى لتوجيه عملية التنمية وتحديد اولوياتها وتحقيق تنمية متكاملة على أساس حالة المستقرة وبيئتها وحجمها وامكاناتها التنموية وعلاقاتها.

إن تحقيق تنمية ريفية - حضرية متكاملة يتطلب وجود توزيع إقليمي متوازن للمستقرات البشرية على المستوى الوطني ، إذ إن وجود تركز حضري شديد في العواصم أو المدن الرئيسة من شأنه أن يجتذب المزيد من سكان المناطق الريفية إليها حيث مستويات الدخل الأعلى والخدمات الأكثر تنوعًا وكفاءة والأنشطة التجارية والإدارية, الأمر الذي يؤدي إلى تضخم تلك المدن.(الباشا,2005,12) و تعد ظاهرة أختلال تراتبية هرمية المستقرات البشرية من أبرز خصائص التنمية المكانية في العراق فقد ساعدت الظروف التي يمر بها بالبلد و ضعف جدية الاهتمام بالابعاد المكانية عند تنفيذ خطط التنمية الوطنية وسياسة تركز التخصيصات الاستثمارية في المراكز الحضرية الكبيرة بصورة عامة والعواصم بصورة خاصة الى تعميق ظاهرة الهجرة من الريف الى الحضر مما اوجد توزيعاً غير متجانس للسكان والى اختلال التراتب الهرمي للمستقرات البشرية على مستوى الاقاليم وحتى على مستوى الاقليم الواحد. (الشديدي, 2012, 222) الامر الذي أدى الى نشوء الكثير من المشاكل التنموية التي اضعفت فاعلية المستقرات الريفية والحضرية فأنخفضت كفاءتها الى مادون المستوى المطلوب. ومن هنا تأتي أهمية تنمية المدن المتوسطة في الظهير الأرضي غير المأهول بالأقاليم الريفية وربطها بشبكات نقل عالية الكفاءة بمناطق التركز السكاني الكبيرة مع توفير قواعد إقتصادية متنوعة عن طريق جذب الإستثمارات في مجال الصناعات القائمة على الإنتاج الزراعي والحيواني والخدمات الزراعية للتوطن بها. إلى جانب إنشاء قرى جديدة تتوفر فيها الخدمات الإجتماعية والصحية والتعليمية . وتقديم حوافز جدية لجذب شباب الريف للإستيطان والعمل فيها. (الباشا,2005,12) وذلك من شأنه أن يؤثر إيجابيًا على إستدامة مسارات التنمية والحد من مظاهر الفجوة التنموية في كل من الريف والحضر بعدة أوجه من أهمها؛ إستقطاب جانب من الهجرة الريفية – الحضرية؛ الحد من ظاهرة التضخم الريفي والبطالة الريفية الناشئة عن فرص العمل المحدودة في القطاع الزراعي؛ زيادة مساحة الرقعة الزراعية؛ الإسهام في رفع المستوى الحضاري لقطاعات أوسع من سكان الريف لما يفرضه النشاط الصناعي وميكنة الزراعة من ضرورة إكتساب خبرات ومهارات مهنية وتقنية متنوعة؛ المساعدة في حدوث تحول ريفي - حضري بصورة تدريجية مما يؤهل سكان الريف للتأقلم مع مجريات الحياه الحضرية و الإسهام في تضييق الفجوة الريفية/الحضرية إجتماعيًا وإقتصاديًا.

6-4 تعزيز دور وتكامل الأنشطة الاقتصادية

للقطاعات الاقتصادية الزراعية والصناعية دور مهم في النهوض بعملية التنمية من أوسع أبوابها اجتماعياً واقتصادياً وعلى مستوى المناطق الريفية والحضرية إذ يؤدي تكامل الأنشطة الاقتصادية الى تكامل تنموي ريفي حضري فلن تكون عوائد ثمار التنمية الزراعية مقتصرة على الريف وحده وكذلك الحال بالنسبة للتنمية الصناعية فلن تكون مقتصرة على المدن. ويعد القطاع الزراعي الامل الواعد في القضاء على الفقر بِعَدَهُ نشاط يمارس في الريف ذي الأغلبية الفقيرة نسبياً.

ومن الجدير بالذكر ان هناك بعض الإجراءات العامة الأساسية التي يتوجب اتباعها اذا ما اردنا تكامل ونهوض واقع القطاعات الاقتصادية لتسهم في الحد من الفجوة التنموية بين الريف والحضر بشكل عام وهي كالتالي:

1 - ضرورة أجراء بعض التغيرات المؤسسية الاقتصادية وغير الاقتصادية, المتزامنة مع جهود إنمائية تدفع بالنشاط السكاني الى الامام, وتعمل على تنويع ذلك النشاط, وخلق رغبات واهداف وطرق جديدة للإنتاج لضمان ارتفاع مستوى الدخل الوطني وعدم اعتماده على مصدر واحد قابل للنضوب. (قنوص,2008, 146)

2 - تبني استرايجية تنموية فعالة ومدروسة بشكل سليم وتطبيقها بحسب الأولويات (سالم,2012, 43)

3 - تقليل اعتماد إيرادات الميزانية على الإيرادات النفطية من خلال إعطاء أهمية كبيرة للقطاعات الإنتاجية الصناعية والزراعية لضمان زيادة مصادر الدخل والاسهام في تكوين الناتج المحلي الاجمالي ومن ثم تنويع مصادر الموارد المالية.(سالم, 2012, 64)

4 - تعزيز المشاريع الصناعية والحرفية الصغيرة لاسهامها المهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية إذ إنها تدعم وتساعد في بناء القدرات الإنتاجية الشاملة وأستيعاب الموارد الإنتاجية. فضلاً عن ميزتها الخاصة في الانتشار على حيز مكاني أوسع من المشاريع الكبيرة. ومن ثم فهي تساعد على تقليص الفجوات التنموية بين الحضر والريف كونها غالباً ما تنشأ في الريف. (ياسين ومحمد,2014, 2)

7-4 التخطيط الإقليمي كأداة تخطيطية للحد من الفجوة التنموية

لا يمكن للسياسات الإقليمية أن تنجح في القضاء على الفقر وعدم المساواة بين المستقرات الريفية والحضرية, مالم تكون جزءاً من استراتيجيات التنمية الوطنية الهادفة إلى تخفيض الفقر عن طريق استراتيجيات قطاعية متعددة، مثل إعادة توزيع الأراضي وتحسين الصحة والتعليم والخدمات الأساسية الأخرى و تحسين وسائل الحصول على الخدمات الاجتماعية. وفي هذا الاطار كان لهيئة الأمم المتحدة اقتراح يفيد بأن أي منهج شامل و متكامل للمستقرات الحضرية والريفية يمكن تحقيقه بصورة أكثر فعالية من خلال إتباع منهج التخطيط المادي أوالمكاني. ويمكن استخدام هذه الأداة من أدوات التخطيط لسد الفجوة التنموية بين المستقرات الريفية والحضرية. (UN, 2003, 14) إذ إن نهج التخطيط الإقليمي المكاني من أجل تنمية ريفية - حضرية متوازنة يعيد صياغة المستقرات الحضرية كجزء من منطقة وظيفية أوسع تشمل عموم المستقرات البشرية. فمثل هذا النهج، بالاقتران مع استراتيجيات التخطيط الإقليمي والمكاني وأدوات أخرى، يمكن أن يعزز في نهاية المطاف إيجاد تنمية ريفية - حضرية متكاملة ومنصفة بدرجة أكبر. وهذا يشمل تطوير أوجه التآزر والترابط بين المدينة وظهيرها الخلفي، مع توجيه اهتمام خاص إلى الميزة النسبية التي قد تتوفر مكانياً من حيث الموقع المتميز، أوالمرافق الاستراتيجية، أو الخبرة المحلية. (UN, 2015, 11)

إن اتباع منهج التخطيط الإقليمي المكاني في التخطيط لتنمية المستقرات هو الأداة الأكثر كفاءة لتحقيق تنمية متوازنة متكاملة تأخذ بأعتباراتها منظومة العلاقات الترابطية بين الريف و الحضر وميزة كل منهما النسبية عند صياغة الخطط التنموية معتبرة ان الريف والحضر جزء لايتجزء يكمل أحدهما الآخر.

4-7-1 التنمية الاقليمية المتكاملة المتوازنة

اصبح التخطيط في هذا العصر أداة المهتمين بالتنمية لتكون الطاقات البشرية والطبيعية على مستوى افضل ولاستغلالها افضل استغلال لتحقيق مصالح المجتمع, والحصول على مستوى افضل لمعيشة افراده, والوصول بهم الى درجة التقدم والرفاهية. (العسل, 1996, 203) ولتحقيق ذلك لابد من تنمية متكاملة، فالتنمية الحضرية الناجحة لايمكن ان تتحقق الا اذا تضمنت إيجاد التوازن بين الريف والحضر, وبين التنمية الريفية والإقليمية وتنمية المدن. اما اذا لم يتحقق ذلك التوازن فستحدث الكثير من المشاكل منها, المستقرات العشوائية خاصةً في المدن, تزايد الهيمنة الحضرية, تدهور الريف وتدفق موجات الهجرة الريفية الى المدن مما يستوجب توجيه المزيد من الاهتمام الى الريف وإعادة بناء القرى الصغيرة, فضلاً عن الاهتمام بتطوير المشروعات الزراعية وتحسين مستوى الإنتاج الحيواني, ثم الارتقاء بمستوى الحياة في القرية (توفير المدارس و المراكز الصحية والثقافية). وهذا يتطلب اعتماد الانماء المتوازن في وضع الخطط للنهوض الاقتصادي على المستوى الوطني. (فاعور,2004, 327) وتصحيح وتنويع الهيكل الإنتاجي اي تنمية وتطوير القطاعات الاقتصادية كافة .

تتوفر في العراق الموارد المتنوعة لذا فهو مهيأ لانتقاله الى تنمية وتطوير الهيكل الإنتاجي لمختلف القطاعات و توسيع القاعدة الإنتاجية وتنويعها لتحقيق عوائد متصاعدة تعمل على حماية الاقتصاد وتدعم الاتجاه نحو التنمية المتوازنة المستدامة ويبعد الاقتصاد عن الاعتماد على مورد واحد ويسهم في تطوير القوى البشرية ويجعل الاقتصاد والمجتمع يعمل بكفاءة وقدرة عالية .(سالم,2012, 65)

بينما التنمية غير المتوازنة والمتسمة باللامساواة تؤدي الى مشاكل تسير بالمجتمعات فى دوائر حلزونية تؤدي كل دائرة الى الاخرى بشكل منطقي ، فالعالم ينقسم على أغنياء و فقراء ، أغنياء مستوى معيشتهم ومن ثم استهلاكهم من الموارد الطبيعية المتاحة يكون مرتفعاً, و فقراء يحاولون الإبقاء على حياتهم فيعملون على تدمير البيئة حولهم ، و عند تطبيق مبدأ المساواة و التكافل الاجتماعي بين أبناء المجتمع الواحد من خلال التنمية المتوازنة نتجنب كثير من المخاطر وعلى المستويين الريفي والحضري . (محمد,2005, 13)

و تعد مشروعات التنمية الريفية أحد الأدوات الاستراتيجية لتحقيق العدالة المكانية فيما يتعلق بتوزيع أعباء وثمار العملية التنموية ولتقليل الفجوة بين الريف والحضر.(محمد,2005, 12)

يتضح مما تقدم ان التنمية الريفية - الحضرية المتكاملة المتوازنة تشغل مكانة خاصة في التفاعل الوثيق بين المستقرات البشرية وهي ذات فائدة للطرفين الريفي والحضري. يعد التوزيع المتوازن لفرص العمل أمراً بالغ الأهمية لتحقيق التنمية المستدامة في الريف والحضر .وينبغي لبرامج التمويل الهيكلية والدولية المستقبلية ان تشجع التنمية الإقليمية المستدامة المتكاملة وتعزيز المناطق الحضرية ونمو المدن الصغيرة والمتوسطة الحجم و التنمية الريفية المستدامة من خلال خلق مشاريع كثيفة العمالة وتعزيز التعليم والتدريب للوظائف غير الزراعية, و ينبغي ان تعزز النقل الفعال ,والاتصالات والبنى التحتية الأساسية الأخرى, اللامركزية في أدارة النفقات والضرائب و في توفير الخدمات لتسهيل التنمية المحلية الريفية والحضرية واعتماد المشاركة بين مختلف الجهات المعنية .

4-7-2 إعادة التوزيع السكاني المخطط وتعزيز دور المدن الثانوية

ان معالجة موضوع التوازن المكاني للسكان في البلد تعد من الاستراتيجيات بعيدة المدى التي يجب وضع الخطط المكانية الملائمة التي تسهم في تحقيقها .(هيئة التخطيط الإقليمي,1990, 6) إذ يعد تركز السكان مكانياً على مستوى بعض المحافظات والمراكز الحضرية الكبيرة, من اهم خصائص التنمية المكانية في العراق. فعلى الرغم من التأكيد على تنمية البعد المكاني عن طريق التوزيع العادل للأنشطة الاقتصادية والسكان في خطط التنمية الوطنية منذ مطلع سبعينيات القرن الماضي, الا ان حقيقة التركز السكاني تتجلى بوضوح في محافظات محدودة وبعض المراكز الحضرية الكبيرة كنتيجة طبيعية للتحيز الحضري و التركز الاستثماري فيها. الامر الذي يؤكده الترابط الاحصائي بين تركز الاستثمارات في مراكز جذب المهاجرين و حجم الهجرة المتجهة الى هذه المراكز.(الشديدي, 2012, 221) التي تنمو حضرياً اكثر من بقية المدن او المراكز الحضرية الأخرى, لان خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية غير المدروسة, ركزت معظم الخدمات والمؤسسات العامة فيها. لذا فمن الطبيعي ان ترتبط حركة التحضر المادي والتوسع العمراني والتصنيع وتمركز المنشآت الاقتصادية , ودور العلم والثقافة بذلك التغير الواضح في معدلات السكان في المناطق الريفية والحضرية. وجاء هذا التغير على حساب المناطق الريفية التي لم تتطور من حيث الكم والكيف, بالمستوى والسرعة التي تطورت بهما المدن. فأدى تركز الاستثمارات في المدن الى هجرة الايدي العاملة الريفية للالتحاق بالاعمال غير الحرفية الهامشية. (قنوص, 2008, 130)

وتضطلع المدن الثانوية بدور مهم في التخفيف من حدة المشاكل الناجمة عن هذه الفجوة التنموية, عن طريق أستقطابها للزيادات السكانية من مناطق تكون عادةً هشة بيئياً او مزدحمة بالسكان. (UN,2003, 6)

مما يستوجب تدعيم الهياكل الحضرية فيها, وأنشاء التعاونيات الاستهلاكية, وتشجيع الصناعات الصغيرة والحرفية وتقديم المساعدات والخبرة للعاملين فيها, ثم توفير السلع والخدمات الاجتماعية كافة مثل: التعليم والصحة والاتصالات وخدمات الماء والكهرباء. (فاعور,2004 , 152) لتعزيز هذه المدن و استخدامها كوسيلة لاستقطاب السكان المهاجرين و إعادة توزيعهم بدل استمرار توافدهم الى المدن الكبيرة وتجنب التركز المفرط في حواضر دون غيرها وتقليل الاثار السلبية, الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي ترافق عادةً التجمعات الحضرية الكبيرة.

وتعد سياسات إعادة التوزيع السكاني احد اهم سياسات الاستقرار البشري المصممة لتعزيز أوجه الارتباط بين الحضر والريف، وتعظيم فوائد التنمية الحضرية العائدة على المناطق الريفية، والحد من المشاكل التي افرزها تبني نهج الهيمنة

الحضرية وتركز الاستثمارات في الحضر دون الريف. و ترمي تدابير إعادة توزيع السكان إلى التقليل من معدل الهجرة من الريف إلى المدينة، وبخاصة إلى المدن الكبيرة أو "الرئيسة". وكان من أهم هذه التدابير كما اقرت في هيئة الأمم المتحدة, ما يأتي: (UN, 2003, 7)

1 - إعادة التوطين في الأرض كسياسات الإصلاح الزراعي التي تشتمل على إعادة توطين أعداد كبيرة من أهل الريف في المناطق المأهولة بصورة غير كثيفة، أو في مناطق الزراعة التجارية السابقة التي تم احتيازها.
2 - سياسات السكان المصممة لتشجيع هجرة سكان الريف إلى المدن متوسطة الحجم وصغيرة الحجم بما في ذلك مراكز النمو. وتشمل هذه عادة تحسين ظروف السكن والبنية الأساسية الاجتماعية بما في ذلك الخدمات الطبية والتعليمية والثقافية.

وعلى الصعيد الوطني فقد اهتمت المؤسسات ذات العلاقة ومنذ بداية التسعينيات بقضية التوازن السكاني المكاني إذ قدمت وزارة التخطيط/هيئة التخطيط الإقليمي آن ذاك, ورقة عمل بهذا الخصوص تضمنت مجموعة من الإجراءات المؤثرة في تحقيق توزيع اكثر توازناً للسكان في البلد ويمكن اجمالها بما يأتي:(هيئة التخطيط الإقليمي,1990, 6-7)

1 - تحديد الهجرة الى مدينة بغداد واقترحت ان تقوم الأمانة بوضع الضوابط اللازمة للسيطرة عليها .
2 - تحديد النمو العمراني لمدينة بغداد بأتجاه تحجيم النمو السكاني فيها ومنع تغيير نوع استعمالات الأرض غير السكنية الى سكنية .
3 - تغيير اتجاهات الهجرة بالشكل الذي يؤمن أستقرار سكان المناطق الطاردة للسكان او ذات النمو السكاني البطيء من خلال مجموعة من الإجراءات كإعطاء أولوية الأستثمار في خدمات التنمية الاجتماعية الى الأماكن الطاردة للسكان في ضوء مؤشرات التنمية المكانية المعدة في الخطط الوطنية و توفير المحفزات والشروط الأساسية لشجيع السكان على البقاء, في المناطق الطاردة.

8-4 الاستثمار في رأس المال البشري

تؤدي الموارد البشرية دوراً مهماً في عملية التنمية كون الانسان غاية التنمية ووسيلتها. إذ إن الهدف النهائي لعملية التنمية يتمثل في رفع مستوى المعيشة للإنسان عن طريق رفع مستوى الدخل الحقيقي, الذي ينعكس بشكل إيجابي على مجمل حياة الانسان من تعليم, صحة, وخدمات .. الخ. اما كون الانسان وسيلة للتنمية فيأتي من ان عملية التنمية توضع وتنفذ وتعطي ثمارها من خلال النشاط الإنساني. لذا ينبغي من التخطيط للموارد البشرية ان يهتم بأعداد الايدي العاملة اللازمة في الأوقات والأماكن المناسبة وفقاً لمتطلبات الخطط التنموية للبلدان . وتعاني البلدان النامية عامةً من أغفال واضح لأهمية الموارد البشرية ولاهمية الاستثمار في هذه الموارد والذي يعد ضرورياً جداً لتحقيق عملية التنمية.(الدليمي والموسى,2009, 57)

إذ يمكن من خلال التعرف على الموارد البشرية وخاصة القوى البشرية القادرة على العمل ان تحدد مسارات التطوير الاقتصادي حسب فيض او عجز هذه الموارد البشرية ونوعيتها. كما ان التقدير السليم للموارد البشرية يمكـن ان يكون المدخل لضمان استخدامها بصورة رشيدة لصالح المجتمع بأسره. ولتأمين مصادر الوفاء بأحتياجاتها الأساسية . أي معرفة وضع السكان المستهلكين. (الطاهر,2010, 147)

فأذا كنا نبتغي الخروج من مأزق الفجوات التنموية والتخفيف من حدة الفقر وتبعات ذلك, يقتضي الامر اجراء إصلاحات دولية أساسية وقيام البلدان النامية بأستثمارات هائلة في أبنائها وتعزيز القدرة التكنولوجية الوطنية أي تمكينها من أكتساب ميزة تنافسية قوية في الأسواق الدولية . (العسل, 1996, 30)

و يعد الاستثمار في رأس المال المادي والبشري فضلا عن التقدم التقني وكفاءة النظم الاقتصادية هي المصادر الأساسية للنمو الاقتصادي ، فرأس المال المادي والبشري يؤثر بشكل ايجابي في انتاجية العامل وتنمية القوى العاملة من حيث التدريب والتأهيل إلى الحد الذي يزيد من نسبة القوى العاملة الفاعلة اقتصادياً، اما التقدم التقني فهو يعني استخدام أساليب تقنية جديدة ومن ثم اكتشاف منتجات جديدة من خلال الاختراع أو الابتكار.(المسعودي,2010, 28)

و يعد اهمال هذا الجانب – التخطيط أستثمار وتنمية الموارد البشرية – احد اهم أسباب شيوع ظاهرة البطالة المقنعة في معظم البلدان المتخلفة التي تتوفر فيها كثرة الايدي العاملة غير المدربة في استثمار الموارد الطبيعية, ورؤوس الأموال إذ تتبدد جهود هذه القوى في اعمال قليلة المردود, ضعيفة الإنتاج, وهذا يسهم بدوره في تكوين دخل وطني للبلد المتخلف لايصل الى الحد المطلوب فيما لو توافرت لها الايدي العاملة المهرة والتنظيم الرشيد.

ولما كان القطاع الريفي – الزراعي - في البلدان المتخلفة يستأثر بالقسم الأكبر من القوة العاملة , فأن البطالة المقنعة تظهر في أوضح صورها في الزراعة إذ ينصرف للعمل فيها اعداد هائلة من العمالة غير الماهرة تفيض كثيراً عن الحاجة الفعلية. فلو كانت المساحة الزراعية تستوعب خمسة مزارعين ماهرين بوسائل حديثة مثلاً, نجدها محشورة بعشرات المزارعين إذ يهدر الجهد والوقت الذي كان بالإمكان استغلاله وتوظيفه في اعمال أخرى منتجة وذات مردود اقتصادي إضافي يساعد في زيادة الدخل الفردي وتوفير الحاجات الثانوية. (العسل ,1996, 175-176)

لذا فتنمية رأس المال البشري يجب ان تكون ذات أولوية واهمية كبيرة في الأهداف الإنمائية الوطنية والتي تتمثل في تنمية قطاعي التعليم و الصحة والاستثمار فيهما . فالمستوى التعليمي للسكان يرتبط ارتباطاً قوياً بمستوى الدخل إذ تشهد مستويات التعليم تفاوت كبير بين الفئات ذات الدخل المرتفع و الفقراء في الكثير من البلدان النامية.(UNDP, 1990, 2) الامر الذي يدل على ترابط مستوى الدخل بمستوى الخدمات الاجتماعية التي يمكن ان يحصل عليها السكان ناهيك عن كون تلك الخدمات تعد المقومات الأساسية لدفع عجلة النمو الاقتصادي الى الامام.

1-8-4 أهمية التعليم في التنمية

التعليم عنصر مهم في التنمية الاقتصادية تكمن أهميته في تحفيز النمو الاقتصادي من خلال تطوير الكفاءة والإنتاجية والإدارة.(Alavi&Ramadan,2008,39) وعلى الصعيد الاجتماعي وعلى سبيل المثال لا الحصر فالتعليم يزيد

من التمكين الشخصي، مشاركة أكثر نشاطاً في عمليات صنع القرار والحياة الاجتماعية وما إلى ذلك .فضلاً عن أن تحقيق الأهداف الخاصة بالتعليم والصحة هو أمر أساسي لتحقيق الأهداف الإنمائية الأخرى- الحد من الفقر، والأمن الغذائي، والصحة، والتعليم، والاستخدام المستدام للموارد، والحكم الرشيد- ، مثل تحسين المرافق الصحية أو عمليات تحسين الإنتاج (من خلال زيادة الفرص لاكتشاف الابتكارات وتبادل المعلومات وما إلى ذلك).(Bellù,2011,7-8) ان العيش حياة طويلة وصحية، الحصول على التعليم خياران اساسيان في التنمية البشرية.

وقد وضعت بعض المنظمات الدولية مثل البنك الدولي، و منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، والاتحاد الأوروبي (EU)، ومنظمة الأغذية والزراعة (FAO),عدة مجموعات من المؤشرات التنمية الريفية .منها خمسة محاور أوصى بها البنك الدولي ليتم بها تحديد المؤشرات الأساسية في البلدان النامية. وكان التعليم قطاع أساسي فيها ضمن اطار محور الرفاه الاجتماعي. ويتكون كل موضوع من عدة مؤشرات محددة على أساس القضايا التى يعالجها. (Adisa , 7,2012) فضلاً عن ان اغلب الأدلة المركبة والمؤشرات المستخدمة في قياس التنمية أحتوت في اطارها العام مؤشرات تخص التعليم. منها دليل التنمية البشرية, دليل الصحة الاجتماعية, دليل مستوى المعيشة ودليل الفقر متعدد الابعاد ومؤشرات نوعية الحياة ومؤشرات الحاجات الأساسية وغيرها.

ولقد جاء في الملاحظات الختامية لورقة العمل التي أعدها بنك التنمية الاسيوي عام 2010 , مجموعة من الإجراءات والسياسات الواجب اتخاذهـا واتباعها لتجسير الفجوة التنمويـــتة بين الريف والحضـــر, إذ بين ان هناك فجوات تنموية متعلقة بالدخل income development gap وأخرى غير متعلقة بالدخل nonincome development gap في جميع انحاء العالم وان اغلاقها يتطلب مجموعة من الإجـراءات نذكر أهمها كما يأتي: (Brooks & others,2010,22-23)

1) رفع معدل النمو الاقتصادي في المناطق ذات الدخل المنخفض والحفاظ عليه .
2) ضرورة ان تتجاوز السلطات الوطنية, السياسات المتعلقة بزيادة النمو الاقتصادي فقط لتشمل سياسات تغلق الفجوات غير المتعلقة بالدخل nonincome development gap بصورة مباشرة
3) دعم استثمارت ومشاريع القطاع الخاص ,خاصةً تلك المتعلقة بالاستثمار في رأس المال البشري والبنى التحتية لتعزيز وتشجيع النمو الاقتصادي العالي المستدام .
4) لاغلاق الفجوات التنموية غير المتعلقة بالدخل nonincome development gap ينبغي على الحكومة ان توجه الاهتمام الى تحسين نوعية و الوصول الى الخدمات الصحية والتعليمية ,الامر الذي يمكن تحقيقه من خلال تحسين الاستهداف للفقراء وزيادة الانفاق العام على الخدمات الاجتماعية التي تعود بالفائدة المباشرة على الفقراء أو النظر في الآليات المبتكرة في تقديم الخدمات الخاضعة للمراقبة والتقييم الدقيق في فعالياتها.

يتضح مما تقدم ان قطاع التعليم من ابراز القطاعات او المجالات ذات الصلة بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبشرية للتنمية التي اولتها الجهات المختصة بالتنمية عالمياً اهتماماً ملحوظاً ومتزايداً في معظم مؤتمراتها وتقاريرها . وكثيراً ما أقترحت تكوين مؤشرات ملائمة لها في أطار التنمية الشاملة . طالما كانت التنمية في قطاع التعليم من الموضوعات التي تستهدف الانسان بصورة مباشرة, ولان وسيلة التنمية وغايتها تحقيق الرفاه له. ناهيك عن ان حجم توفر الطاقات البشرية المؤهلة او العالية التأهيل أحد أهم محددات التنمية التي لها اثر فعال في حدوث الفجوة التنموية في كثير من البلدان النامية. وتحدث الفجوة التنموية بين الريف والحضر في مختلف القطاعات, قد تكون اتصالات او مواصلات او سكن او اقتصادية او تعليمية او صحية وغيرها. وسيختص البحث بحساب الفجوة التنموية في قطاع التعليم, كما نوهنا سابقـــاً.

4-9 النتائج والتوصيات

ان اتباع نهج التخطيط الإقليمي في التخطيط لتنمية المستقرات يمكن ان يعيد التوازن السكاني. فهو الأداة الأكثر كفاءة لتحقيق تنمية متوازنة متكاملة تأخذ بأعتباراتها منظومة العلاقات الترابطية بين الريف و الحضر وميزة كل منهما النسبية. من خلال سياسات وستراتيجيات متعددة منها :

- تنمية وتطوير البنية التحتية الأساسية إذ إن كل مرافق البنية التحتية الاساسية تؤدي الى التنمية والنمو والى كل مايتعلق بالحد من الفقر الريفي ودعم باقي القطاعات الاقتصادية والصحية والتعليمية وغيرها .
- الإدارة والمؤسسات التي تعد وسائل أساسية لتحقيق الأمور المتعلقة بالنمو و التنمية الاقتصادية والاجتماعية اذا ما اديرت بنخبة واعية, يكون توفير الضروريات من السلع والخدمات لإشباع الحاجات الأساسية للمجتمع شغلها الشاغل. فتكون بذلك مصادر أساسية لتنمية المجتمع ورفاهيته.
- تكامل الأنشطة الاقتصادية الذي يؤدي الى تكامل تنموي ريفي حضري .
- التنمية الريفية - الحضرية المتكاملة المتوازنة التي تشغل مكانة خاصة في التفاعل الوثيق بين المستقرات البشرية وهي ذات فائدة للطرفين الريفي والحضري.
- التوزيع المتوازن لفرص العمل أمر بالغ الأهمية لتحقيق التنمية المستدامة في الريف والحضر.
- ضرورة اللامركزية في أدارة النفقات والضرائب و في توفير الخدمات لتسهيل التنمية المحلية الريفية والحضرية واعتماد المشاركة بين مختلف الجهات المعنية .
- التنمية الريفية وكل ما يتعلق بأصلاح الريف, تعد الأساس لمعالجة المشاكل الحضرية, مما يساعد في تأمين العدالة الاجتماعية والحد من كل انواع المشاكل التي تشكل عوامل نشوء الفجوة التنموية بين المناطق الريفية و الحضرية.
- تنمية القطاع التعليمي إذ يشغل أهمية جوهرية في عملية التنمية فهو من اكثر القطاعات المشتركة بين ابعاد التنمية المختلفة (الاقتصادية والاجتماعية والبشرية) ولما له من دور مهم جدا في مجمل عملية التنمية. وهو من ابرز

المجالات ذات الصلة بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبشرية ناهيك عن ان حجم توفر الطاقات البشرية المؤهلة او العالية التأهيل أحد أهم محددات التنمية التي لها اثر فعال في حدوث الفجوة التنموية في كثير من البلدان النامية.

المصادر والهوامش

1- العسل, إبراهيم, "التنمية في الإسلام مفاهيم ومناهج وتطبيقات" ,المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع, بيروت , 1996.

2- د.وديع, محمد عدنان, مؤشرات التنمية, مجلة جسر التنمية ,المعهد العربي للتخطيط , الكويت, 2002.

3 - Alavi & Ramadan , Rukiah, Aisha, Narrowing Development Gaps in Asean, published research, Journal of Economic, Malaysia,2008.

4- العيسوي, إبراهيم " التنمية في عالم متغير",دار الشروق للنشر والتوزيع, القاهرة ,2001.

5- عاشور,اشرف محمد,2005,دور الفوارق الكلاسيكية بين الريف والحضر- رؤية جغرافية من منظور القرن الحادي والعشرين- المؤتمر العربي الإقليمي "الترابط بين الريف والحضر", وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية – هيئة العامة للتخطيط العمراني , القاهرة.

6- UNDP : HUMAN DEVELOPMENT REPORT 1990,New York Oxford, University , Press, 1990

7- هيئة التخطيط الإقليمي,وزارة التخطيط , دراسة رقم 902, فجوة التنمية الإقليمية خصائصها وأساليب معالجتها,العراق,1991.

8- العاني وأبو رمان ,محمد جاسم ,نظريات واساليب التخطيط الإقليمي,دار صفاء للنشر والتوزيع, عمان, 2005.

9- غنيم,عثمان محمد, مقدمة في التخطيط التنموي الإقليمي, دار صفاء للنشر والتوزيع, عمان, 2009.

10- قنوص, صبحي محمد , دراسات حضرية – مدخل نظري, منشورات جامعة قاريونس, ليبيا ,ط3 , 2008

11- عون والموسوي, بحث منشور بعنوان"قياس وتحليل التفاوت الإقليمي بين محافظات العراق بأستخدام بيانات 2007", جامعة كربلاء, مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية, الاصدار18, المجلد4 ,2011. الصفحات(127-174).

12- Fuller& Szent-Györgyi & Johnson & Locke& Pasteur & Descartes & Bronowski ,R. Buckminster, Albert, Samuel, John, Louis, René, Jacob, 2004 Marrakech Declaration, The 2nd FIG (International Federation of Surveyors) Regional Conference "Urban-Rural Interrelationship for Sustainable Environment", Copenhagen, Denmark.

13- الأمم المتحدة، البعد الريفي في التنمية الحضرية المستدامة، 2003, نيروبي.

14- إبراهيم و أبو راضي, عيسى علي , فتحي عبد العزيز , جغرافية التنمية والبيئة, دار النهضة العربية للنشر ,بيروت, 2004

15- فاعور, علي , افاق التحضر العربي , دار النهضة االعربية, بيروت, 2004.

16- سالم, علي عبد الهادي, نحو استراتيجية فعالة للتنمية الاقتصادية في العراق, مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية ,العدد9,المجلد4, جامعة الانبار,2012

17- الشديدي, د.حسين احمد سعد, بحث منشور "التفاوت التنموي المكاني في العراق بمقاييس تنموية مقترحة واليات مواجهته" مجلة المخطط والتنمية , جامعة بغداد/ مركز التخطيط الحضري والإقليمي, العدد26, 2012.

18- النداوي, زينب اكرم عبداللليف, تقرير "تحليل القطاع الزراعي في العراق وأسباب تدهوره للفترة من 1990-2010" الجهاز المركزي للإحصاء ,وزارة التخطيط , العراق ,2011.

19- غنيم و أبو زنط,عثمان, ماجدة, بحث منشور " الفوارق التنموية المكانية بين خطط التنمية ونظام الأبنية والتنظيم للمدن والقرى في المملكة الأردنية الهاشمية ",مجلة دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجّلد 37 ، العدد 3 ،2010

20- الكنز,لبنى, رسالة ماجستير "دور المؤسسات الاقتصادية في تنمية المجتمع المحلي د ا رسة ميدانية بمؤسسة سوناط ا رك-سكيكدة-" ,الجزائر ,عنابة,2008

21- قدومي, منال عبد المعطي, رسالة ماجستير, دور المشاركة المجتمعية في تنمية وتطوير المجتمع المحلي: حالة دراسية للجان الأحياء السكنية في مدينة نابلس,فلسطين, 2008

22- الافندي, عبلة, " نظم المعلومات واثرها في التخطيط لتنمية المجتمعات المحلية", مكتبة النهضة المصرية ,القاهرة ,1995.

23- الدليمي والموسى ، محمد دلف وفواز احمد ، جغرافية التنمية مفاهيم - نظريات - تطبيق ، دار الفرقان للغات والنشر والتوزيع ، سوريا والعراق ،2009.

24- الطاهر , د.علاء فرج , التخطيط الاقتصادي, دار الراية للنشر والتوزيع ,ط1, عمان,2010.

25- هيئة التخطيط الإقليمي,وزارة التخطيط , ضوابط تنظيم الهجرة من الريف الى المدينة والتوازن السكاني في القطر,1990.

26- F.A.O : Lorenzo G. Bellù, Development and Development Paradigms,2011, *www.fao.org/easypol*

27- Rashid Solagberu Adisa (2012). Rural Development in the Twenty-First Century as a Global Necessity, Rural Development - Contemporary Issues and Practices: http://www.intechopen.com/books/rural-development-contemporary-issuesand-

28- H. Brooks& others ,Challenges and Policy Options: Closing Development Gaps, The Asian Development Bank, 2010, philipen